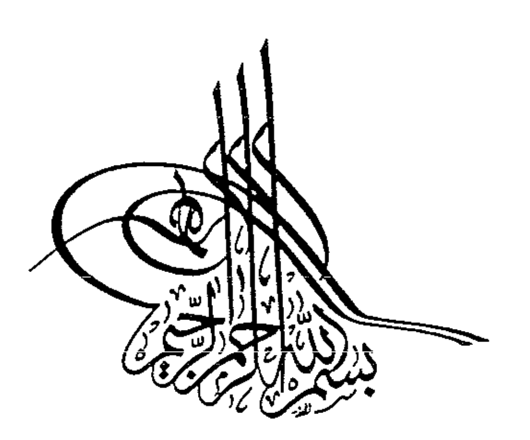
رسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصف سننه


بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة أبي داود إلى أهل مكة

في وصف سننه

تأليف

الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ

حققها وعلق عليها وقدم لها
الدكتور محمد بن لطفي الصباغ

المكتب الإسلامي

الطبعة الرابعة
١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمَّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٥٦٦٠٥

مقدمة المحقق للطبعة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فهذه الطبعة الرابعة لرسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، وقد كتب الله لها الذيوع والانتشار في طبعاتها الثلاث السابقة وانتفع بها كثير من طلبة العلم.

وقد وردتني كتب ومحادثات تثني على عملي وتدعو لي، فجزى الله هؤلاء وأولئك الخير، وقد ذكرتْها (نشرةُ أخبار التراث) في عددها (٨٠) من السنة الرابعة الصادر في ٢١/ ٦/ ١٣٩٥هـ الموافق ١/ ٦/ ١٩٧٥م.

وقد أتيح لي أن أقف على مخطوطات عدّة، وعاودت النظر في النسخة المطبوعة، فبدا لي بعض الإصلاحات والتصحيحات، فأثبتُّها في متن الرسالة وأشرت إلى ذلك في الحاشية، كما عنّ لي بعض المعاني فسجلتها في الحواشي، ولم أثقل تلك الحواشي على غرار من يفعل ذلك فينفخ حجم الكتاب، ويأتي بنقول موجودة في كتب العلماء، وطالب العلم لا يحتاج إليها لأنه يعرفها، وأما غيره فيضيق صدره بها، ويغلو ثمن الكتاب على طلاب العلم الفقراء.

ولله درّ القاضي الفاضل (ت ٥٩٦هـ) الذي يقول في رسالة أرسلها إلى

العماد الأصبهاني الكاتب[1]: [«إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلاّ قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»][2].

وقد وقفتُ على طبعة حديثة لها بتحقيق الأستاذ (عبد الفتاح أبو غدّة)، ودرستها فوجدته قد أفاد من طبعتي، وأخذ كثيراً من تعليقاتي وعبّر عنها بألفاظه، ولم يذكر أنّه استفادها مني.

وقرأت مقدمته فوجدت شيئاً عجباً ما كنت أتصور صدوره عنه، ومعرفتي به قديمة تتجاوز الأربعين سنة. وقد أسفّ في تلك المقدمة إسفافاً شنيعاً، وما كنت أظنّ أن هذا الرجل سينحدر إلى هذا المستوى، لا سيّما وأنّي لم أواجهه بما يسوؤه، ولكنّي ذكرت الكوثري بما له وبما عليه، بإيجاز شديد، فساءه ذلك، فانتصر لأستاذه بهذا الأسلوب. وقد ذكر الكوثريَّ علماءَ أجلاء بما يستحقّه من اللوم والتعنيف، وكفوني المؤونة من أمثال العلاّمة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي والعلاّمة محمد عبد الرزاق حمزة والعلاّمة شيخنا الشيخ محمد بهجة البيطار رحمهم الله، والعلاّمة بكر أبو زيد. وقد ملأ الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة هذه المقدمة سباباً وشتماً وتنقصاً لأخيه المسلم، والرسول صلّى الله عليه وسلّم يقول:

«بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» رواه مسلم برقم ٢٥٦٤.

وكلام الشيخ أبي غدة ذلك الكلام المقذع يُصنَّف في زمرتين:

أولاهما: دفاعه عن شيخه محمد زاهد الكوثري.

وثانيتهما: سبابه وشتمه لطالب علم ما ادّعى يوماً أنّه عالم.

---

(١) نسب بعضهم هذه الحكمة الرائعة إلى العماد الأصبهاني تبعاً لناشر «معجم الأدباء» الذي أثبتها في أول كل جزء من أجزاء المعجم. وهو غلط.

(٢) «شرح إحياء علوم الدين» للزبيدي ١/ ص ٣.

وسأحدّث القارئ الكريم عن هاتين الزمرتين، ثمّ أشير إلى انتقادات علمية لنشرته المذكورة.

١ - دفاعه عن شيخه

أمّا دفاعه عن شيخه فقد كان لأني ذكرت شيخه بما أعتقد، وقد أثنيت ـ مع ذلك ـ على علمه وسجلت له الفضل في نشر هذه الرسالة، ولكن التعصب أعمى.

وقد كشف حقيقة شيخه الكوثري عددٌ من العلماء الأجلاء من أمثال من ذكرنا آنفاً وغيرهم.

لقد أطال الكوثري لسانه بالباطل، ووقع في أعراض أئمة الهدى، واتهمهم بالضلال والإلحاد زوراً وافتراءً، فانبرى له أولئك العلماء فبيّنوا تخليطه وافتراءه ودجله.

وأنا أقول لهذا الهالك في حبّ الضلّيل الذي لم يكن له هم إلا سب أولئك الأئمة، أقول له: سأورد لك ما قاله العلاّمة الشيخ عبد الرحمن المعلّمي اليماني في شيخك في «طليعة التنكيل» ص ١٧.

قال رحمه الله:

(حتى تناول ـ أي الكوثري ـ بعضَ أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكاً والشافعيّ وأحمد وأضرابهم، وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته، والرد لأحاديث صحيحة ثابتة، والعيب للعقيدة السلفية).

وذكر المعلمي ـ رحمه الله ـ أن الأئمة والرواة الذين طعن فيهم الكوثريُّ نحو ثلاثمائة، فيهم الصحابيّ الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه والتابعيّ هشام بن عروة بن الزبير، والأئمة الثلاثة، وفيهم الخطيب. وقد رمى الكوثري هؤلاء الأئمة بالتجسيم والتشبيه، وطعن في أنساب بعضهم كمالك والشافعي، وقال عن الإمام الدارقطني: (لأن الله أعمى بصيرةَ هذا المتسافه في صفات الله حتى دوَّن في صفات الله سبحانه ما لا يُدونّه إلا مجسّم. . .

كما أعمى بصيرة كثير من زملائه، وهو معهم في الفروع، فإذاً هو فاقد البصر في المعتقد كما أنه فاقد البصر في الفروع. ومن يكون فاقد البصرين يكون هو الأعمى بين أناس عور لم يفقدوا إلا أحدهما بفقدهم التبصر في بعض الفروع فقط)[1].

وقد أحسن العلاّمة الشيخ عبد العزيز بن باز عندما قال بشأنه ما سأورده وذلك في رسالته التي أرسلها إلى العلاّمة الشيخ (بكر أبو زيد)، فقد قال:

(فقد اطّلعت على الرسالة التي كتبتم بعنوان «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» وفضحتم فيها المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السبّ والشتم والقذف لأهل العلم والإيمان واستطالته في أعراضهم وانتقاده لكتبهم إلى آخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم عليه من الله ما يستحقّ.

كما أوضحتم ـ أثابكم الله ـ تعلّق تلميذه الشيخ (عبد الفتاح أبو غدة) به، وولاءه له وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقى، ومشاركته له في الهمز واللمز، وقد سبق أن نصحناه بالتبرّؤ منه وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وألححنا عليه في ذلك، ولكنه أصرّ على موالاته له، هداه الله للرجوع إلى الحق وكفى المسلمين شره وأمثاله)[2].

وإننا لنعتقد أنّ الإمام الدارميّ وابن حبّان وابن خزيمة وعبد الله بن أحمد وشيخ الإسلام ابن تيميّة وابن القيم من أولياء الله، وإنه لينطبق على الهالك الكوثري ما جاء في الحديث القدسي الصحيح:

---

(١) انظر «تأنيب الخطيب» ص ١٧٨، وانظر رد العلامة المعلمي اليماني في «التنكيل» ١/ ٣٥٩-٣٦٥، وانظر مقدمتنا لكتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام الدارقطني بتحقيقنا ص ٣٦.

(٢) «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» تأليف (بكر بن عبدالله أبو زيد) ص ٣ الطبعة الثانية.

يقول الله تعالى:

«من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب» رواه البخاري برقم ٦٥٠٢.

إن الكوثري قد عادى هؤلاء وأمثالهم من أولياء الله أيمّا عداوة، وقال فيهم أسوأ القول.. وما أعظم خسارة من آذنه الله بالحرب.

وأقول للأستاذ أبي غدة:

إن الشيخ الكوثري كاذب مفتر ضليل، وإلى القراء ـ لا إليك أيها المتطاول المغرور ـ أسوق ما أطلقه في أئمة الهدى، ذاكراً الصفحات التي فيها هذا الكلام معتمداً على ما ذكره العلاّمة بكر أبو زيد في كتابه «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» لأبيّن أن التعصب أعماك يا أبا غدة حتى لم تعد قادراً على فهم ما يقال:

لقد رمى الكوثريُّ ابنَ القيم بالكفر، وذلك في رسالته «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم» (الصفحات ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٦٦، ١٧٠).

ورماه بالزندقة ص ١٨٢، وأنّه ضال مضل ص ٩، ١٠، ٢٢، ٢٣، ٣٧.

وأنّه زائغ ص ٩، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٨، ٣٥، ٣٧.

وأنّه مبتدع ص ٨، وأنه وقح ص ٤٧، ١٦٨ . وأنّه كذاب ص ٤١، ٥٧، ١٦٨.

وأنّه جاهل ص ٢٥، ٦٠. وأنّه تيس حمار ص ٢٨، ٥٩.

وقال في ص ٥٧: لا يزيد عنه في الخروج على الإسلام والمسلمين لا الزنادقة ولا الملاحدة ولا الطاعنون في الشريعة، وأنّه من إخوان اليهود والنصارى ص ٣٩، وأنّه منحلّ من الدين والعقل ص ٦٣.

ماذا تقول أيها المتعصّب؟ هل من يقول في رجل كابن القيم هذا الكلام يكون أميناً صادقاً؟

ولينظر القارئ الكريم ما قاله هذا المجرم في الإمام البخاري في «تأنيب الخطيب» ص ٤٤ - ٤٥ وما قاله في ابن خزيمة والخطيب وابن حجر والإمام الشافعي وغيرهم في رسالة العلاّمة بكر بن عبد الله أبو زيد.

وأود أن أنقل للقارئ الكريم أيضاً بعض ما قاله الكوثري في آخرين وذلك من كتاب «مقالات الكوثري»

كلامه في عبد الله بن أحمد رحمه الله:

وقبل أن أورد ما قاله الكوثري فيه أحبُّ أن أورد ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته قال:

[الإمام الحافظ الحجّة، أبو عبد الرحمن، محدّث العراق. وَلَدُ إمام العلماء أبي عبد الله الشيباني المروزيّ الأصل، البغداديّ، ولد سنة ٢١٣هـ وسمع من أبيه فأكثر.. حدّث عنه النسائي وابن صاعد وأبو بكر النجاد.. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً فهماً، وقال أحمد ابن المنادي: لم يكن أحدٌ أروى في الدنيا عن أبيه من عبد الله بن أحمد.. وما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لعبد الله بمعرفة الرجال ومعرفة علل الحديث والأسماء، والمواظبة على الطلب، حتى أفرط بعضهم، وقدّمه على أبيه في الكثرة والمعرفة... ويروى عن أبي زرعة: قال لي أحمد: ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث، لا يذاكرني إلا بما لا أحفظ. قال عباس الدوري: قال لي أبو عبد الله: يا عباس قد وعى عبد الله علماً كثيراً.. مات عبد الله في سنّ أبيه في شهر جمادى الآخرة سنة ٢٩٠هـ، وكانت جنازته مشهودة رحمه الله تعالى.][(١)].

هكذا عرّف الذهبي بعبد الله، فانظر إلى صنيع الكوثري الذي سمّى كتابه «السنة» بـ (كتاب الزيغ) ص ٢٣٤.

وقال: [وأدخل بكل أسف ما يجافي دين الله، وينافي الإيمان بالله، من وصف الله بما لا يجوز، فضلّ به أصحابه].

(١) «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي ص ٦٦٥.

ويتهمه بالكفر والمخادعة.

قال ص ٣٢٥: [. . . نتحدث عن كتاب «السنة» هذا، تحذيراً للمسلمين عمّا فيه من صنوف الزيغ، لاحتمال انخداع بعض الناس من العامة بسمعة والد المؤلف، مع أنّ الكفرَ كفرٌ كائناً من كان الناطق به، والزيغُ زيغٌ كائناً ما كان مصدره، وليس في الإسلام دين يختلف باختلاف الأشخاص، فالإيمان إيمان مطلقاً، والكفر كفر مطلقاً].

وقال في الصفحة نفسها: [. . . فيكون سَوْقُ الخبريْنِ من المؤلف مخادعة منه للمسلمين].

كلامه في الإمام الدارمي[1] رحمه الله:

وقبل أن أورد ما قال الكوثري فيه أحبُّ أن أورد ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» وفي «سير أعلام النبلاء».

قال في «تذكرة الحفاظ»:

[الحافظ الإمام الحجّة أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني، محدّث هراة وتلك البلاد. . . قال أبو الفضل يعقوب القراب: ما رأينا مثل عثمان بن سعيد، ولا رأى هو مثل نفسه. وقال أبو حامد الأعمشي: ما رأيت مثله ومثل الذهلي ويعقوب الفسوي. . . وله «مسند» كبير وتصانيف في الرد على الجهمية، وهو الذي قام على ابن كرّام وطرده من هراة فيما قيل. توفي الدارمي في ذي الحجة سنة ثمانين ومائتين][2].

وقال في «سير أعلام النبلاء»:

[الإمام العلامة الحافظ الناقد شيخ تلك الديار، أبو سعيد التميمي الدارمي

---

(١) وهو غير صاحب «السنن» المشهور، فذاك اسمه عبدالله بن عبد الرحمن توفي سنة ٢٥٥هـ، وهذا اسمه عثمان بن سعيد وقد توفي سنة ٢٨٠هـ. ولكنهما كليهما من الأئمة الثقات.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٢١.

السجستاني، صاحب «المسند» الكبير والتصانيف... وصنّف كتاباً في «الرد على بشر المريسي»، وكتاباً في «الرد على الجهمية»[1] رويناهما. وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة. قلت ـ أي الذهبي ـ: كان عثمان الدارميُّ جذعاً في أعين المبتدعة، وهو الذي قام على محمد بن كرّام وطرده عن هراة فيما قيل...

قال أبو زرعة عنه: ذاك رُزِقَ حُسْنَ التصنيف. وقال أبو الفضل الجارودي: كان عثمان بن سعيد إماماً يقتدى به في حياته، وبعد مماته... وقال الحسن صاحب الشاشي: سألت أبا داود السجستاني عن عثمان بن سعيد فقال: منه تعلمنا الحديث][2].

هذا هو الإمام الدارمي فانظر إلى قول الكوثري فيه:

● لقد ادّعى في ص ٢٨٤ من مقالاته أنّه محدّث حشويّ لم يزل عقله في دور الطفولة!! ثم قال: [فتباً لهذا العقل الوثنيّ لهذا الهرم، وتبّاً ثم تبّاً لعقول الذين يتابعونه في ذلك أو يثنون عليه] ثم شتمه وشتم ابن تيمية وابن القيم، فقال في ص ٢٨٥:

[فتبّاً لابن تيمية وصاحبه ابن القيم حيث كانا يوصيان بكتابه هذا أشدَّ الوصية، ويتابعانه في كلّ ما في كتابه... فأصبحا بذلك في صف هذا المؤلف المجسم الفاقد العقل].

وقد وصف الكوثريُّ الذهبيَّ بأنّه من الحشوية ص ٢٨٧ فقال:

[وثناء ابن السبكي على الدارمي المجسم ناشئ من تقليد الذهبي ونحوه من الحشوية].

وهاجم جماعة الأزهر الذين أباحوا نشر كتاب «النقض» للدارمي فقال ص ٢٨٢:

(١) طبع رده هذا المكتب الإسلامي، في بيروت.
(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٣/٣١٩.

[فيكونون ـ أي جماعة الأزهر ـ بإباحة نشره هكذا أباحوا اعتقاد ما فيه من الوثنيات التي ليس دونها حجاب].

وقد كفّر الكوثريُّ الدارمي وذلك في قوله ص ٢٨٣:

[فيا تُرى هل يوجد في البسيطة من يكفر هذا الكفر الأخرق سوى صاحب «النقض» ومتابعيه].

وكلام الكوثري في الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كلام قبيح، مُترَع بالافتراءات.

وهما معروفان بالدين والاستقامة والفضل ومشهوران بذلك شهرة مستفيضة.

لقد أطال لسانه بالباطل في هذين الإمامين العظيمين، ولا أريد أن أستقصي كل ما ذكره هذا المجرم فيهما.

وقد أحسن العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد فذكر كثيراً من ذلك، وسبق أن أشرت إلى مواضع ذلك من تلك الرسالة القيمة «براءة أهل السنة».

وأحب أن أنقل للقراء الكرام بعض كلام الكوثري في هذين الإمامين العظيمين:

● قال في شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣١٩ من «المقالات»:

[وابن تيمية هو الذي أذاع كتبهم في الزيغ بمصر والشام بعد أن كانت غير موجودة بهما. وإنّما انخدع بكتبه البسطاء لما احتوت عليه من الردّ على البدع بقلم سيّال، غير مبالين إلى ما في ثنايا كلامه من السموم الفتّاكة، وهو قائل بما في كتاب الدارمي وكتاب عبد الله وكتاب ابن خزيمة جملة وتفصيلاً، فيرِدُ عليه ما يرِدُ عليهم].

وقال في ص ٣٢٠ بعد أن أورد جُملاً نسبها إلى ابن تيمية:

[وهذا هو الكفر المكشوف والتجسيم الصريح].

وقال في ص ٣٢١:

[وقد سئمت من تتبّع مخازي هذا الرجل المسكين الذي ضاعت مواهبه في شتّى البدع، وفي «تكملتنا» ما يشفي غلة كل غليل في تعقّب مخازي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم].

وقال في ص ٢٨:

[.. وليس عنده ـ أي ابن تيمية ـ سوى ألفاظ مرصوصة لا إفادة تحتها، في بحوثه الشاذّة كلها].

وقال في الصفحة نفسها يدعي أن ابن تيمية يتبع اليهودي المتمسلم:

[وإن أجاز ذلك الشيخ الحراني تبعاً لابن ملكا اليهودي الفيلسوف المتمسلم].

قلت: وابن ملكا هو هبة الله بن علي توفي نحو سنة ٥٦٠هـ كان يهودياً فأسلم في آخر عمره، كان طبيباً من سكان بغداد وكان فيلسوفاً.

وقال في الشوكاني في ص ٢٧٥:

[.. كما فعل الشوكاني موغلاً في الباطل إغراءً للأغرار ضد الأئمة المتبوعين].

مرة أخرى أقول لأبي غدة: هل من يقول مثل هذه الأقوال في هؤلاء الأئمة: هل يؤمن جانبه يا من يُدعى صاحب الفضيلة!!؟.

أبو غدة يتابع كلام الكوثري

وما أصدق هذا القول الذي رُوي حديثاً عن رسول الله ﷺ «حبُّك الشيء يعمي ويصم»[1]. فلقد أعمى هذا الإنسان وأصمَّه حبُّه لهذا الشيخ الضالّ

(١) وهو حديث ضعيف رواه أحمد ٥/ ١٩٤ و٦/ ٤٥٠، وأبو داود ٤/برقم ٥١٣٠، وانظر «مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني بتحقيقنا برقم ٣٥٦.

المضلّ. نعوذ بالله من الخذلان. لقد كان الشيخ محمد زاهد الكوثري عالماً فحلاً على ضلال في الرأي وحقد على أئمة الهدى.

أما أبو غدة فليس من العلم الأصيل في شيء.. ويطلق العلماء على أمثاله (أنه مقمِّش).

● وقد أمسكت عليه أنه يقول غير الحق في مرات عدة، منها: أنني كنت حققت كتاب «الأسرار المرفوعة» لملا علي القاري، وأنفقت في تحقيقه أكثر من سنتين، وعندما ذهبت إلى بيروت لقضاء الإجازة نسيت النسخة المحققة بخطي في الرياض، فطلبت من أخ كنت تركت مفتاح بيتي في الرياض لديه أن يرسل الكتاب إليَّ في بيروت مع أي مسافر، فكان أن حمل الكتاب هذا الإنسان، فأنزلته في بيتي، وقمت على إكرامه، فاستأذن أن يكلم أهله في حلب من هاتفي، فسمعته يقول: أرسلوا كتاب «الموضوعات الكبرى» لملا علي القاري لأني أريد نشره وطباعته.

فقلت له: ألا تعلم أن هذا الذي حملته إليَّ هو الموضوعات الكبرى محققاً؟

فقال: أنا انتهيت من تحقيقه من زمن وأريد نشره.

فامتنعت عن طباعته إبقاء على صداقته، ولما علم أحد الناشرين بذلك، وكان صديقاً حميماً له، عرض عليه أن نشترك كلانا في إخراجه، فأبى، فأعدت الكتاب معي إلى الرياض ولم أنشره في ذلك العام، ولكنّه لم ينشره حتى الآن، فتبيّن أنه كان يقول غير الحق.

وآفته تقليد المنحرفين من أمثال الكوثري.

وقد اندس على المحدثين وأراد أن «يميع» ما قرره أئمة أفذاذ من الأحكام التي أصدروها على فئة من الحنفية. فهو متعصب للحنفية تبعاً لشيخه، والحق أن هناك فرقاً بين الشيخ والتلميذ.

فلقد كان الكوثري عالماً بعدد من العلوم، مطلعاً على المكتبة الإسلامية، جريئاً بإعلان ما يرى من آراء منحرفة.

أما أبو غدة فقد كان ضعيفاً في العلم مداجياً يجامل من يعيش بينهم للارتزاق، جباناً فلا يقوى على الرّد على من هتك أستار المداجاة عنه.

وأنا أعرفه من نحو أربعين سنة.. لقد كان يحسن ركوب الموجة.. فانتسب إلى الإخوان، ولم يكن في العير ولا في النفير، يكون في المجلس الذي تثار فيه القضايا ويحتدّ فيه النقاش، ويكون نائماً لا يدري ما انتهى إليه المناقشون.

وقد ثبت للمتأمل لكتابات أبي غدة أنه ملتزم خط الكوثري متبنٍ آراءه، ولكنه عندما قدم للملكة العربية السعودية، وفيها علماء ينكرون على الكوثري ضلاله، حاول أن يخفي حقيقة موقفه، وجاملهم، وينطبق عليه قول القائل:

ودارهم ما دمت في دارهم   وأرضهم ما دمت في أرضهم

أما أن يقول الإنسان ما يعتقده بصراحة دون لف أو دوران، فهذا لا شأن لهذا الرجل به. ومن الشواهد على ذلك أنه لما حدثت كارثة احتلال الكويت أصدر تصريحاً باعتباره وقتها مراقباً عاماً لمجموعة من الإخوان المسلمين يؤيد فيه هذا العمل الإجرامي.

ثم عندما جاء إلى المملكة يلتمس فيها الرزق والسكن والنعيم أصدر تصريحاً يناقض ذاك، وادّعى أن ذاك التصريح الأول صدر دون علمه.

وكذلك فإنه كان يتستر بذكر ابن تيمية وابن القيم في كتبه وتعليقاته التماساً لرضى الناس الذين يقيم بين ظهرانيهم في ديار التوحيد، ولكنه يبقى على ولائه لأستاذه، وتأييده لباطله.

وما أعظم قول رسول الله ﷺ: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» رواه البخاري برقم ٣٤٨٣ وغيره.

وممّا يدل على مداهنة أبي غدة للقوم الذين يقيم عندهم أنني نشرت هذه الرسالة في مجلة كلية الشريعة حيث كان يعمل هذا الحاقد من نحو بضع

عشرة سنة. فلماذا لم يذكر شيئاً عن الرسالة ومقدمتها؟. والجواب معروف: ذلك لأنه كان يريد ألا يكشف نفسه ولا أن يفتضح أمره عند قوم يكرهون الكوثري، فرغبة منه في البقاء سكت. ولما ترك العمل عندهم وضمن له وضعاً في بلاد أخرى، أبدى ما كان يخفيه في نفسه من الانحراف.

وقد لمس الناس منه هذا اللفّ والدوران في الندوة الإثنينية التي يقيمها الوجيه الأستاذ عبد المقصود خوجة، وذلك عندما وُجّه إليه سؤال عن الكوثري قال فيه السائل: لقد قرأت بعض ما كتب ودهشت لبعض ما كتبه عنه نفر من المتمين للعلم لأنّهم حملوا عليه حملة شديدة، وعسى أن أجد الإجابة.

فكان جوابه لفاً ودوراناً وحيدة بكلام عام غامض قال:

الأمر الذي تفضّل به الأخ الكريم هو أمر فيه مسائل علمية شائكة تتبدى للإنسان فيها أنظار مختلفة، وهذه الأنظار المختلفة لا تحلّ بكلمة أو كلمتين. . إلى آخر هذا الكلام المتهافت الهارب من الجواب. وذلك مدون في الجزء ١١ ص ٦٤١ من الإثنينية.

وتابع أبو غدة شيخه الكوثري في شتم الأئمة من العلماء، فقد تعرّض أبو غدة لعدد من عظماء أئمة المسلمين كالبخاري وابن حبان وابن الجارود والخطيب.

فقد نال أبو غدة من الإمام المحدث الحافظ ابن حبان (صاحب الصحيح) فقال آخر ص ٢٣١ - ٢٣٢ من تعليقه على كتاب «الانتقاء» لابن عبد البر: [لينكشف للناظر الموازن بين كلام المثنين وكلام القادحين: كيف يؤدي التعصب بصاحبه أن يقول ما لا يعقل ولا يقبل ولا ينقل، ولكنه التعصب الأسود المقيت الذي يجعل كل ذلك مستساغاً عذباً فراتاً لدى المتعصب!].

وقال ص ٢٣٢ عن ابن حبان في تعليقه ذاك: [ولم يبال بذلك ديناً وصناعةً وهو المحدّث الموثّق المجرّح المعدّل المزكّي. فالله يغفر له. . .].

ابن حبان لا يبالي الدين؟؟؟!! كبرت كلمة تخرج من فم هذا المغرور المتعصب.

وقد ذكّرنا اتهامُه ابنَ حبان وأمثاله من قمم العلم بالتعصب بالمثل العربي «رمتني بدائها وانسلت».

وما الفائدة من نقل كلام ابن حبان في أبي حنيفة رحمهما الله؟ إنك لم تدافع عن أبي حنيفة، بل نشرت أموراً عنه ليس من مصلحة الدفاع المتعصب نشرها، ثم شككت الناس بدينهم عندما طعنت بهذا المحدّث الإمام المعدّل المجرّح.

واستمرّ هذا المتعالم يقرّع ابن حبان في صفحات وصفحات يكرر فيها ما قاله قبل أسطر.

ثم عرّض بالبخاري والعقيلي وابن الجارود وابن عدي والخطيب وغيرهم.

فقال ص ٢٤٧ في تعليقه ذاك: [قلت: هناك طائفة قليلة اتهموا أبا حنيفة في دينه وادّعوا استخفافه بالشريعة وصاحبها، وتلبسه بأنواع من البدع كالبخاري وابن الجارود والعقيلي وابن حبان وابن عدي والخطيب وابن الجوزي].

٢ - تشنيعه عليَّ وشتمه لي:

إنني لا أدعي لنفسي العصمة، ولا بلوغ الكمال فيما أكتب وأؤلف، بل لقد سبق أن قلت في مقدمتي لكتاب «الأسرار المرفوعة» ما يأتي:

[.. وبعد فإنه لتعجبني كلمة كتبها ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في مقدمة كتابه: «إرشاد الأريب»(١) قال رحمه الله:

(فأسأل الناظر فيه ألا يعتمد العَنَتَ، ولا يقصد قَصْدَ من إذا رأى حَسَناً ستره، وعيباً أظهره. وليتأمله بعين الإنصاف لا الانحراف، فمن طَلَبَ عيباً وجَدّ وجَد، ومن افتقد زلَلَ أخيه بعين الرضا فقد فَقَدَ، فرحم الله امرأً قهر

---

(١) «إرشاد الأريب» هو المعروف عند الناس باسم «معجم الأدباء».

هواه، وأطاع الإنصاف ونواه، وعَذَرنَا في خطأ إن كان منا، وزلل إن صدر عنّا؛ فالكمال محال لغير ذي الجلال، والمرء غير معصوم، والنسيان في الإنسان غير معدوم، وإن عجز عن الاعتذار عنا والتصويب، فقد علم أن كلَّ مجتهد مصيب[1]. فإنّا وإن أخطأنا في مواضع يسيرة، فقد أصبنا في مواطن كثيرة. فما علمنا فيمن تقدمنا وأمَّنا من الأئمة القدماء إلا وقد نُظم في سلك أهل الزلل، وأُخذ عليه شيء من الخطل، وهم هم، فكيف بنا مع قصورنا، واقتصارنا؟.).

على أن هذا الكلام لا يعني لديَّ ترك النقد البناء، فوالله لأن أُدَلَّ على خطأ في عملي لخدمة السنة أحبُ إليَّ من أن يُثنى عليَّ في مجاملة، والنقد المنهجيّ الصحيح كان ولا يزال سنة السلف ورائد التقدم في كل عصر.][2].

وقال أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) في مقدمة كتابه «ديوان المعاني»: (وأرجو أن أوافق الصواب، في جميع ما ضمنت هذه الأبواب، وإن وجد في بعض فصوله خطل، أو تعرض فيه زلل، أو تخلله خلل، فغير بديع، ولا قبيح شنيع، لأن النقصان منوط بالإنسان، لا يسلم منه خَلْقه وخُلُقه، وقوله وفعله، وقد شمل العيب كل شيء، حتى صارت في وجنة القمر سفعة فقلت:

وفي كل شيء حين تخبُر أمره معايب حتى البدر أكلف أسفع

والشيء إذا سلم جُلّه، فقد حسن كلُّه، وبالله التوفيق)[3].

---

(١) هذه الكلمة (كل مجتهد مصيب) كلمة شائعة وهي على إطلاقها موضع نظر، فإن كان يريد قائلها بها أنه مصيبٌ الحق، فهذا غير صحيح. وإن كان يريد أنّه مصيب الأجر فهذا صحيح لقوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فأخطأ فله أجر واحد» متفق عليه. فصاحب الأجر الواحد مخطىء مأجور وليس مصيباً.

(٢) «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لملاّ علي القاري بتحقيقنا ص ٢١.

(٣) «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري ص ١٥.

وإنه ليسرني أن يوقفني أي إنسان على خطأ صدر مني لأصححه وأنا شاكر له، وهذا دأبي فكثيراً ما أضع الكتاب تحت يدي صديق ألتمس تصويباته وآراءه.

وقد أصرح بشكري له في المطبوع من آثاري كما فعلت في كتاب «أيها المؤمنون» وكتاب «أقوال مأثورة وكلمات جميلة» وغيرهما.

أما هذا الحاقد الخاسر فقد ملأ مقدمته بالسباب والشتم والاتهام بما لا يملك إثباته.

وإني سأقف معه بين يدي الله لآخذ حقي منه في ذلك اليوم الذي لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وبعد معرفة طويلة حصل بيني وبينه خلاف فعرّض بي في بعض ما كتب، فأغضيت عن تعريضه عملاً بأدب القرآن وقلت له: سلاماً.

وما كنت ـ والله ـ أريد أن أرد عليه لولا أنّي رأيت أنّ السكوت عليه قد يشجّع من كان مثله على التطاول على الأبرياء.

إني لأعترف للشيخ أبي غدة الذي أقام نفسه شاتماً بأنّي لا أعرف معاني الشتائم التي قذفني بها، لأنه فيما يبدو من المتقنين لهذا اللون من الكلام والسلوك، وإنّي لأترفع عن مجاراته وأقول له: سلاماً. مرة أخرى. فلقد قال في ص ٢١: (وصدق عليه في ذلك قولهم من أعظم البلية تشييخ الصحيفة) وما والله سمعت بهذه الشتيمة.

وقال في ص ٢٢: (وهذا منه بلاجة شنيعة) وما والله سمعت بهذه الشتيمة الأخرى، وقد رجعت إلى كتب اللغة فما أسعفتني، فلعلّ ذاكرة أبي غدة المترعة بالشتائم تبين لي وللقراء ماذا يريد بهاتين الشتيمتين.

أما الشتائم الأخرى والافتراءات فقد دلّت على ما في نفسه من الحقد والغلّ، فأكل أمره إلى الله، وعند الله تجتمع الخصوم. وأحسَب أنه أساء لنفسه أكثر مما أساء إليّ.

وما أقول ما أقول إلا عملاً بالرخصة التي ذكرها الله سبحانه في كتابه حيث قال: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

ولقد ظلمني بما ذكره من أنواع السباب والشتائم، وتاريخي معه طويل.. لقد بادأني هو بالخصومة، فأعرضت عنه ولم أنل منه ولم أكتب عنه شيئاً، واكتفيت بأن أعرض عنه لا أبتغي الدخول معه فيما يشغل نفسه فيه.. وظننت أن الأمر انتهى حتى رأيته في هذه المقدمة يندفع يلغ في عرض أخيه متهماً إياه بكل صفة هو أولى أن يُوصف بها.

وممّا يدل على أن أبا غدة (المحقق البارع!!) مغرض يتتبع العثرات ولا يريد الحق أنه أخذ عليّ عبارة في كلامي في الطبعة الثانية رجعت عنها في الطبعة الثالثة.

فقد قال في ص ١٥:

[فما زعمه الدكتور الصبّاغ في طبعته الأولى والثانية تحت عنوان (توثيق الرسالة): «فإن المخطوطة النفيسة التي اعتمدناها للطبع والتي هي النسخة الوحيدة في العالم» فكلام تافه].

ولم ينقل ما ذكرته في الطبعة الثانية بعد ثلاثة أسطر وهو قولي:

[هي المخطوطة الوحيدة لهذه الرسالة فيما أعلم].

فقولي (فيما أعلم) ليس تعالماً ولا ادعاء والله جل وعزّ يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦].

والطبعة الأولى والثانية كلتاهما كانت في سنة ١٣٩٤هـ فهما كأنهما طبعة واحدة.

ثم عندما نظرت في الرسالة لأقدمها للطبع طبعة ثالثة في سنة ١٤٠٥هـ حذفت هذه العبارة وقلت: [فإن هذه المخطوطة النفيسة التي اعتمدناها للطبع قد كتبت بخط الحافظ عبد الغني المقدسي].

ولم يذكر أبو غدة أنني حذفتها من الطبعة الجديدة، والشيء المعروف في

النقد اعتماد الطبعة الأخيرة. وهو نفسه ـ عليه من الله ما يستحق ـ ذكر في الصفحة نفسها أن الرسالة طبعت طبعة ثالثة في المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ وذكر ما يدّل على أنّه اطلع عليها، فانتقاده مردود لأنّني حذفت هذه العبارة قبل أن يخرج كتابه هذا باثنتي عشرة سنة.

ومهما يكن من أمر فأين الغلط في العبارة التي عدّها غنيمة ما دمت قد قلت: (فيما أعلم).

ولكنه لغرض الإساءة لم يورد قولي هذا، إنني أقول ما أعلم. فأين التشبع بما لم أُعطَ؟ وأين التعالم؟ إنّ إيراد هذه الكلمة اتهام لي بأني كلابس ثوبي زور، وهذا الوصف منطبق عليه بصورة أوضح وأتم[1].

وليس من خلق المسلم انتقاص أخيه واتهامه بما ليس فيه وشتمه. ولكن أبت النفوس الخسيسة إلا أن تأتي بما يدل على خستها. والله غالب على أمره.

ومما يدل على أن أبا غدة هو المتشبع بما لم يعط زعمه بأنه جمع لهذه الرسالة خمس نسخ.

وثبت أنه لم يقف إلا على المخطوطة الأصل التي رجعت إليها وعلى المخطوطة التي نزلت عليه من صديق متواضع، ولم يذكر مكان وجودها.

أما النقول التي زعم أنها نسخٌ لها فهو كلام تافه حقاً لا يقام له وزن عند المشتغلين بالتحقيق، وسنذكر ذلك بالتفصيل عند عرضنا لآرائه الخاطئة، ثم ناقشني في قولي عن الكوثري:

[ونال ـ أي الكوثري ـ من ابن المبارك أمير المؤمنين في الحديث والإمام العملاق نيلاً يدل على تعصب وقلة إنصاف وذلك عندما زعم أنه لم يكن متفرغاً للعلم ففاته كثير ممّا أدركه غيره].

---

(١) والحديث أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود ولفظه: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

قال أبو غدة ص ٢١:

[ثم دعوى هذا الكاتب أن الشيخ نال من ابن المبارك وأنّه زعم أن ابن المبارك لم يكن متفرغاً للعلم دعوى باطلة. فإن الشيخ قال: إنه لم يكن متفرغاً لاستنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام].

أقول لهذا المغرض:

استنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام هذا من العلم أم من الجهل؟

إسأل يا حضرة (المحقق!!) أي طالب علم: استنباط الأحكام من الأحاديث في أية زمرة يصنف أفي العلم أم في الجهل؟ فإذا لم يكن ابن المبارك على زعم الكوثري متفرغاً لاستنباط الأحكام فمعنى ذلك أنه غير متفرغ للعلم، لأن استنباط الأحكام بالنسبة للعلماء الأئمة ـ في تلك القرون بخاصة ـ من أبرز اهتماماتهم وأعمالهم، ومن أهم ما يوصفون به... إن هذا يدركه أيّ طالب علم مبتدىء.

لكنك تحرف الكلم عن مواضعه، وتتمحّل القول لتدفع عن شيخك المجرم!!.

ثم انظر إلى قلب شيخك للحقائق حيث يقول:

[لكن لمثل أبي يوسف من أئمة المجتهدين المكثرين من الحديث نظر خاص في الرواة الذين عاشروهم وفي عدد السنن غير نظر أمثال ابن المبارك من المجاهدين غير المتفرغين لاستنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام].

فأي الرجلين مشهور بالحديث أأبو يوسف أم عبد الله بن المبارك؟

فلقد جعل شيخك أبا يوسف من المكثرين من الحديث.

أقول: ومع جلالة قدر أبي يوسف رحمه الله فإنّه اشتهر بالفقه ولم يشتهر بالحديث، أما ابن المبارك فقد كان محدثاً عظيماً وفقهياً كبيراً.

واسمع ما يقوله العبّاس بن مصعب في ابن المبارك. قال:

جمع عبد الله الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء والتجارة والمحبّة عند الفرق (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٠).

وما يقوله أحمد العجلي:

ابن المبارك ثقة ثبت في الحديث رجل صالح، يقول الشعر، وكان جامعاً للعلم (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٠).

وقال ابن المهدي:

ابن المبارك أعلم من سفيان الثوري (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٤).

وقال إبراهيم بن شمّاس:

رأيت أفقه الناس ابن المبارك، وأورع الناس الفضيل، وأحفظ الناس وكيع ابن الجراح (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٤٧).

وقال أسود بن سالم:

كان ابن المبارك إماماً يقتدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلاً يغمز ابن المبارك فاتهمه على الإسلام (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥٠).

يا هذا لست أنا الذي يقول، بل هذا ما أورده الحافظ الذهبي. فتأمل أين أنت وشيخك؟.

وقال أحمد بن حنبل:

لم يكن أحد في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١).

وقال أبو أسامة:

ما رأيت رجلاً أطلب للعلم من ابن المبارك، وهو في المحدثين مثل أمير المؤمنين في الناس (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١).

فكيف تسوغ لنفسك أن تستمر في التضليل فتزعم أنه لم يكن متفرغاً لاستنباط الأحكام ثم تقول: (كما لا يخفى على من طالع سيرته المباركة في كتب التراجم).

أقول: إن الذي يطالع سيرته في كتب التراجم يكذب قولك، وقد قرأت ما نقلت لك إن كنت تعقل.

لقد سبق أن نقلت ما قاله العلماء في ابن المبارك وإليك ما ذكره كلٌّ من الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» وابن حجر في «لسان الميزان» في أبي يوسف:

[قال الفلاس: صدوق كثير الخطأ. وقال البخاري: تركوه، وقد روى يحيى بن معين تليين أبي يوسف، وقال ابن عدي: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه إلا أنه يروي عن الضعفاء.

وذكر العقيلي بسند صحيح عن ابن المبارك أنه وهّاه.

وعن يزيد بن هارون: لا تحل الرواية عنه][1].

أنكر الشيخ أبو غدة عليَّ أن أتهم شيخه الكوثري بالتصرف دون أن يشير، وأن أقول: هذا ليس من الأمانة.

ثم رأيت أبا غدة في ص ١٣ نفسه يقرر أن شيخه يثبت ما رآه أرجح دون أن ينبه إلى الأصل.

قلت: ماذا يسمى هذا التصرف؟ وهل يتفق مع نهج المحققين؟ وهل هو من الأمانة؟

والحق أن أبا غدة يدري، ولكنه يلف ويدور ليدافع عن شيخه المبطل.

وقد كان في كلامه مسفاً ومجانباً لأدب الإسلام.

وقال في ص ١٦: تعليقاً على قولي بشأن الكوثري:

[والرجل على معرفته بالكتب المطبوعة والمخطوطة وعلى اطلاعه الواسع في جوانب الثقافة الإسلامية لا يؤمن جانبه بحال].

---

(١) انظر «الميزان» ٤/ ٤٤٧، و«لسان الميزان» ٦/ ٣٠٠-٣٠١.

قال:

[إلى آخر ما أملاه الدكتور المذكور من أدبه وتعالمه وتاجر به ولكن خابت تجارته!

وهذا الذي قاله هذا الكاتب مصدره حب المتاجرة بالتنطع والحط على الشيخ الكوثري، لا غير، والشيخ الكوثري يعرفه أهل العلم بالتحقيق والأمانة والإتقان في خدمة التراث، ولم يصفه أحد بالخيانة فيما أخرج. . .].

أقول:

أين المتاجرة في كلامي؟ وأنا ما قلت شيئاً أمام ما ذكره العلماء من خيانة الكوثري من أمثال المعلّمي اليماني ومحمد عبد الرزاق حمزة ومحمد بهجة البيطار وعبد العزيز بن باز و(بكر أبو زيد). وقد سبق أن أوردت نبذاً من كلام بعضهم.

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقال في ص ١٨: [فنسفت فلسفة الكاتب] وقال ص ١٩: [وأين الخيانة يا أمين؟!].

وأقول: وقوله (فلسفة الكاتب) إسفاف وصفاقة.

وقوله (يا أمين؟!) أقول:

نعم إنني ـ والحمد لله ـ أمين على النصوص التي أحققها ولا أتصرف فيها تصرفاً إلا وأشير إليه، ولا أنزه نفسي عن الغلط والسهو والوهم لأني بشر.

وقد شنّع عليّ في ص ٢٠ أني أثبتُّ ما جاء في «توجيه النظر» وخالفت الأصل، وأشرت إلى الأصل ومصدر التصحيح.

أقول: أين الخطأ في ذلك؟ إنه ليس لأحد عليّ سبيل ما دمت قد ذكرت في الهامش ما في الأصل، وأشرت إلى مصدر التصويب وهو «توجيه النظر».

ومهما يكن من أمر فأنا لم أغير النص دون إشارة. كما فعل هو وشيخه في مواضع من نشرة كل منهما لهذه الرسالة.

وقد أوردت في تعليقي على الجملة الأخيرة من الرسالة ما جاء في «مختصر المنذري» و «توجيه النظر» لأدع القارئ يتحقق بنفسه الصواب، فقال أبو غدة في سفاهة تدلّ على حقيقة ذاته في ص ٢١:

[وهكذا يقع في هوة الغلط من تعدّى طوره وحاول مناطحة الأكابر وصدق عليه في ذلك قولهم من أعظم البلية تشييخ الصحيفة].

وأنا لم أقع في الغلط، وأما مناطحة الأكابر فإن من كان على عقيدة الكوثري ليس من الأكابر، بل هو من الأصاغر.

وقال يعرض بي ص ٢٢:

(ولا يفلح من استحلى لحوم العلماء)

أقول: الذي استحلى لحومهم أنت وشيخك، فلقد طعن شيخك في ثلاثمائة إمام وعالم ومنهم الصحابي الجليل أنس رضي الله عنه. وأنت يا أبا غدة قد جريت على سننه فطعنت في ابن حبان وغيره من العلماء كما سنبين ذلك فيما يأتي.

وقال في ص ٢٢:

(وقد عرف الأستاذ الكوثري في العالم الإسلامي بالعلم والأمانة والدين).

أقول: بل عرف عنه بأنه أفاك أثيم ومجرم فظيع عليه من الله ما يستحق.

٣ - دعاوى وآراء باطلة للشيخ أبي غدة

استبعد في ص ١٢ و١٣ أن يكون أبو داود بدأ بتأليف كتابه وهو في التاسعة عشرة من عمره.

وناقش الخبر الذي أورده الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥١،

والسِّلَفي في مقدمته لكتاب الخطّابي ٨/ ١٤٢. من الطبعة المصرية بتحقيق محمد حامد الفقي وشكك فيه.

والذي استبعده ليس ببعيد، بل هو الواقع المشاهد عند عدد من نوابغ العلماء، وقرأت في تراجم العلماء أخباراً عدة من هذا القبيل، فقد ذكروا أن بعضهم ألّف كتابه الفلاني وهو في السادسة عشرة من عمره أو السابعة عشرة.

وأعرف بعض المعاصرين الذين بدؤوا بالتأليف في سن مبكرة. لا سيما وأن الذي استبعده أبو غدة أن يكون بدأ بالتأليف وهو في التاسعة عشرة، لا أنه أتمه في هذه السن.

فالحافظ العراقي أتم تأليف كتابه «المغني عن حمل الأسفار» وهو في السادسة والعشرين قال في مقدمته:

[فلما وفق الله لإكمال الكلام على أحاديث «إحياء علوم الدين» في سنة إحدى وخمسين][1] أي وسبعمائة.

ومن المعلوم أنه ـ رحمه الله ـ ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة، فيكون قد أتم الكتاب وهو في السادسة والعشرين.

وقد ذكروا في ترجمة البخاري أن الناس نقلوا عنه العلم وهو في الثامنة عشرة من عمره.

أقول: وما هذه الحذلقة التي تدفعك إلى التشكيك في خبر أورده العلماء الفطاحل ولم يتشككوا فيه؟ أهي الالتزام بقاعدة: خالف تعرف. وحتى تكون قد جئت بجديد.!!

۞

● تقصيره في إغفال بعض رجال السند في النسخة التي طنطن بها وهشّ

(١) انظر مقدمتنا لكتابه: «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص».

لها وبش، وظن أنه بحصوله عليها من ذلك المتواضع الذي لم يسمح بذكر اسمه أتى بشيء لم تستطعه الأوائل!! فقد ترجم في ص ١٤: لأحمد بن عيسى.. ثم أغفل من بعده وهو حامد بن أبي بشر.. ثم ترجم لمن بعده وهو ابن الضريس.

وأحمد هذا رواها عن حمدان بن أحمد أبي الحسن التمار؛ فلم يذكر شيئاً عنه.

فلماذا؟

والحقيقة أن الأستاذ أبا غدة تصرف في قراءة السطرين من هذه المخطوطة تصرفاً غريباً فقرأ (حامد بن أبي بشر) قرأها بإسقاط (أبي) وهي واضحة، وقرأ: كتب إليه قرأها: كتب إليّ.

والكلام الذي نقله من المخطوطة غير مترابط ولا يفهم المراد منه إلا بتقديرات.

● وقال في ص ٢٠:

[كما لا يلزم أن ينبه المعتني بالتصحيح في كل موضع على ما في الأصل ما دام أنه يراه مغلوطاً أو مرجوحاً، لا سيما إذا لم يؤثر ذلك على مقصد الكلام ومغزاه، وهذا واضح جداً وعليه كثير من العلماء المحققين القدامى والمتأخرين].

وهذا الكلام هو الغاية في مباينة الحق، فلقد كذب هذا المتعصب عندما قال: (وعليه كثير من العلماء المحققّين).

يبدو أن هذا ما جرى عليه أبو غدة وأمثاله، أما المحققون فيلزمون أنفسهم بذكر ما كان عليه الأصل؛ لأن الذي يراه امرؤ مغلوطاً أو مرجوحاً قد يراه غيره صحيحاً أو راجحاً. وفوق كل ذي علم عليم.

بل قد يرجع المرء نفسه عن رأيه عند المراجعة. فالنصُّ على إجراء التغيير مع إبقاء الأصل، أو الإشارة إليه لا مناص منه.

ومما يؤخذ على أبي غدة أنه أثبت كلمة (بالبصرة) في ص ٣٠ وهي ليست في الأصول الثلاثة ولم تردْ إلا في «معجم الشيوخ» لابن جميع الذي أورد جزءاً يسيراً من أول الرسالة وآخرها فكان يجب على (المحقق!!) أن يشير إلى ذلك.

وفي ص ٣٠ فسّر هذه الجملة المعروفة أحمد الله إليك، وهو تفسير سخيف لا داعي له ولا فائدة منه، وما حمله على ذلك إلا التعالم وإظهار أنه رجع إلى بعض المراجع!!.

وقد استفاد في ص ٣١ من تعليقي على كلمة (فإنه) ولم يذكر ذلك، بل نسب لنفسه اختيار الرواية الصحيحة!!

وأبو غدة مغرم بنفخ الكتاب للتكسب والتجارة، ومن أجل ذلك تقرأ كثيراً من الحواشي السخيفة التي لا علاقة لها بالكتاب ولا فائدة منها. انظر مثلاً على ذلك التعليق رقم (٣) من ص ٣١.

والرجل أعماه التعصب فهو إذا رأى رأياً لعلماء الحديث يخالف مذهبه لف ودار وغالط في القول ليميّع القضية ويُوهّن الرأي المخالف.

وترى ذلك في تعليقه ص ٣٢ بشأن الحديث المرسل، فأبو داود يقرر أن الإمام الشافعي تكلم في المراسيل وتابعه على ذلك أحمد.

فيقول أبو غدة: والحاصل أن الشافعي لم ينكر الاحتجاج بالمرسل مطلقاً، بل احتج به إذا اعتضد بإحدى المؤيدات.

وهذه فلسفة فارغة، إنه إذا اعتضد لم يعد المرسل الذي الكلام فيه.

ويحاول المحاولة نفسها مع قول الإمام أحمد ويناقض نفسه بالنقول المتضاربة التي يوردها، وكلام ابن رجب الذي نقله يرد عليه فابن رجب يقول: (وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف).

ومن العيوب التي لا نرضاها من طالب جامعي أن ينقل كلام مؤلف من كتاب مؤلف آخر، وهذا ما وقع فيه أبو غدة المتعالم الذي يضع نفسه في منزلة

لا يبلغها، فلقد نقل عن الإمام النووي كلاماً في ص ٣٤ وقال نقله: الشوكاني في «إرشاد الفحول» فأين اطلاعك أيها المتعالم؟!

كذلك يختار من الروايات أضعفها ويترك الأقوى وذلك في ص ٣٥ عندما أورد عبارة أبي داود هكذا: [فإني لم أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم] والصواب: [.. لأنه يكبر..].

فالحديث عن الكتاب فإذا كان صغيراً سهل حمله وحفظه، والكثرة هنا ليست الأليق والله أعلم.

- ومما يؤخذ عليه أنه أورد كلمة الكوثري الفجة المباعدة للحق في ابن المبارك وانتصر لها وقد ذكرنا ذلك فيما سبق.

- ومما يؤخذ عليه أن في تعليقاته تطويلاً وتكراراً فقد كرر كثيراً مما قاله في ص ٣٨ كرره في ص ٣٩ وفي هذه التعليقات حشر لكلام ينقله من الكتب لينفخ الكتاب قصداً للتعالم والربح.

❋

ومن الأمور العجيبة أنّه أنكر عليّ تخطئتي شيخه في قراءة كلمة في المخطوطة وتحريفها إلى كلمة أخرى دون أن يشير.. ثم هو عندما وصل إلى هذه الكلمة في نشرته أورد ما اخترته. وإليك التفصيل:

لقد قلت في ص ١٤ من الطبعة الثالثة: [وصنيعه (أي الكوثري) ص ٣٤: إذ كتب بتّة (عنه)].

وقلت في ص ٣٣ من الطبعة الثالثة: [في المطبوعة: (عنه) وهو تحريف، ولم يشر ناشرها إلى الأصل].

فانطلق أبو غدة في ص ١٩ من نشرته يدافع عن شيخه بكلام طويل إلى أن قال: [وهذه الكلمة (أي بتة) وقعت في الأصل المخطوط غير واضحة.. فقرأها الشيخ (عنه)، وما في المخطوط يحتمله، وجزم الكاتب أنّ ما في المخطوط هو (بتة) يقيناً غير صحيح].

هكذا قال ولكنه في ص ٥٣ أورد ما أثبتُّه أنا فقال: (لا يصح بتة)، أقول: فإن كان كلامي غير صحيح فلماذا أخذ ما أثبتُّه أنا وخالف شيخه؟ لكن هكذا يشاء الله أن يكشف المغرض المتمحل.

وغلط أبو غدة المتعالم في هذا الكلمة غلطة أخرى عندما قال في تعليقه: (يقال لا أفعله بتة، والبتة بهمزة الوصل لا غير)].

والأمر ليس كما زعم، بل يجوز فيها الوجهان أن تكون بهمزة القطع، وبهمزة الوصل.

جاء في «تاج العروس»:

[ولا أفعله ألبتة بقطع الهمزة، كما في نسختنا، وضبط في الصحاح بوصلها].

وقال في «تاج العروس»:

[ونقل شيخنا عن الدماميني في «شرح التسهيل»: زعم في «اللباب» أنه سمع في البتة قطع الهمزة. وقال شارحه في «العباب» إنه المسموع] إذن فهمزة البتة فيها رأيان: القطع والوصل، فمن خطّأ استعمال أحدهما فهو مخطئ، ولا حرج في استعمال القطع والوصل فيها.

فلو أن هذا المتعالم قال: في المسألة قولان وأنا أرجح كذا لكان كلامه مقبولاً. والله أعلم.

❊

ومما يؤخذ على أبي غدة أنّه علّق على قول الإمام أبي داود رحمه الله: (وما روي عن النبي ﷺ من المراسيل منها لا يصح، ومنها ما هو مسند عند غيري وهو متصل صحيح).

فقال: ص ٥١ هامش ٢: [لعلة في سنده غير الإرسال].

وهذا من تحريف الكلم عن مواضعه؛ إذ حاول أن يفسر كلام أبي داود تفسيراً مغلوطاً يتفق مع الرأي الضعيف الذي يذهب إليه بعض أهل العلم

من قبول المرسل، وهذا لا يرضاه أبو داود كما سبق أن صرّح به قبل هذه العبارة.

وهذا دليل من أدلة عدة تثبت إفساد هذا المتعالم لكتب العلم التي يخرجها وليس له من هم إلا تمييع قواعد هذا العلم الشريف والتعصب لمذهب شيخه الكوثري.

۞

زعم الشيخ أبو غدة ص ١٤. أنّ لديه مخطوطة قديمة لم يذكر للقراء أين عثر عليها؟ وكلُّ ما قاله في وصفها أن صديقاً أهدى صورتها إليه، وأبى أن يذكر اسمه تواضعاً. وأنها مكتوبة بخط مغربي وأنها مكتوبة سنة ٥٨٩.

سبحان الله! ما هذا التواضع؟ هذا شيء لا عهد للناس به في عالم التحقيق.

أقول: حسناً لا تذكر اسمه أيها المحقق البارع، ولكن أين كانت هذه المخطوطة قابعة؟ هل هذه المسألة تحتاج إلى كتمان؟ إن المحققين عندما يحققون مخطوطة يذكرون أين توجد هذه المخطوطة، ويذكرون رقمها في المكتبة العامة، أو يعينون المكتبة الخاصة، ويعرضون صورة عنها.

ولم يفعل أبو غدة شيئاً من ذلك.

وهذه المخطوطة حصلتُ على صورة لها من سنوات. وهي قريبة العهد من المخطوطة الأصل، ولكنها مشوشة جداً، وفيها مخالفات لما أجمعت عليه الأصول الأخرى، وفيها بعض الكلمات المطموسة كما سيتبين للقارئ من الصورة التي أنشرها لها في هذه الطبعة. وهي محفوظة في جامعة برينستون برقم ٤٩٩٩، في مجموعة تضمّ أربعة كتب. وفي مكتبة جامعة الملك سعود ميكروفيلم لهذه المجموعة برقم ٢٥٥٤.

والحقيقة أنني بعد أن درست المخطوطة ودرست عمل أبي غدة تبين لي أنه

لم يرجع إليها إلا في مقدمتها؛ فإنه ترجم بعض رجال الإسناد، وهي غير ذات قيمة كبيرة، وقد رجعت إليها كلمة كلمة، وكانت الفائدة منها محدودة.

وإن تعجب فعجبٌ زعم أبي غدة في الصفحات ١٥ و٢٥ و٢٦ من نشرته أنه اعتمد على خمس نسخ. ولما نظرت في هذه الدعوى الفارغة وجدته يَعُدُّ ما أورده صديق حسن خان في «الحطة» والسيوطيّ في «شرح ألفية الحديث» والسهارنفوري في «شرح السنن» يعدّ ما أوردوه نسخاً!!.

وهذا شيء جديد في عالم التحقيق لم يسبق إليه!! ولم نر له نظيراً في كلام المحققين.

إن هذه النقول لا تُسمَّى عند أهل الفن نسخاً، وإن كان يستفاد منها دون شك، وأنا في تحقيقي لهذه الرسالة رجعتُ إلى:

«الحطة» لصديق حسن خان.

وإلى «بذل المجهود في حلّ أبي داود» للسهارنفوري.

وإلى «المنهل العذب» للسبكي.

وإلى «فتح المغيث» للسخاوي.

وإلى «توجيه النظر» للجزائري.

وإلى غيرها من الكتب التي أوردت نقولاً من هذه الرسالة، ولم يخطر ببالي أن أزعم أنها نسخ للمخطوطة.

وبذلك يتبين تهويش هذا المتعالم، وادعاؤه دعاوى لا صحة لها.

أقول: أين هذه النسخ الخمس يا حضرة المحقق البارع!!؟؟.

أتحسب أن الناس يقرؤون ما تكتب دون أن (يحاكموا) قولك؟

يبدو ـ والله سبحانه أعلم ـ أنك لم ترجع إلى شيء من المخطوطات، وكلُّ ما فعلته أنك اعتمدت على تحقيقي وأفدت من عملي، ونقلت تعليقات شيخك، ثم شرعت تنال مني بأسلوب ما كنت أتصور أن تنحدر إليه!! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

- طبع الشيخ أبو غدة ثلاث رسائل تتحدث عن كتب. فجعل عنوانها: «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث».

أما الأولى فكانت في وصف السنن بقلم مؤلفها أبي داود.

وأما الأخريان فكانتا عن شروط الأئمة المحدثين في كتبهم. وقد وضع هذا العنوان الكبير للتكسب والمتاجرة.

- جاء في ص ٥٢ من طبعة أبي غدة تعليق عجيب على كلام أبي داود، قال أبو داود:

[لعلّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمان مائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل].

فقال المتعالم الأستاذ أبو غدة في تعليقه على ذلك ما يأتي:

[عدد المراسيل حسب ترقيم العلامة الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لكتاب «المراسيل» ٥٤٤ حديث].

وما درى المسكين أنّ كلام أبي داود يتناول السنن، وأما ترقيم الشيخ شعيب فهو لكتاب المراسيل، وهذا غير ذاك.

ولقد ذكر الإمام الحافظ المزي في كتابه «تحفة الأشراف» في الجزء الثالث عشر المسانيد التي وردت في الكتب الستة، وأورد ما في كتاب المراسيل من الأحاديث المرسلة.

فتأمل أيها القارئ الكريم حقيقة هذا الذي يطيل لسانه متعالماً وهو لا يفرق بين كتاب وكتاب. . . . إن التعالم والغرور إذا ركبا امرأ حملاه على أن يأتي بما يدل على نقصه والله غالبٌ على أمره.

۞

وأحب أن أسجل هنا بالعرفان والامتنان أنني قرأت معظم هذه الرسالة على شيخنا العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي يرحمه الله، وقد أفدت من

علمه، ولكنه أبى عليَّ أن أذكر اسمه تواضعاً وفضلاً. وكذلك فإن لصديق كريم أصرّ على عدم ذكر اسمه فضلاً في إبداء عدد من الملاحظات بعد أن قرأ الرسالة كلمة كلمة وقد أفدت منها كثيراً. جزاه الله الخير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. سبحان ربك رب العزة عمّا يصفون. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

الرياض ٢٢ رجب سنة ١٤١٧هـ.

محمد بن لطفي الصبّاغ

كلمة العالم الجليل الشيخ سعدي ياسين رحمه الله

في رسالة الإمام أبي داود صاحب السنن إلى أهل مكة

بسم الله الرحمن الرحيم

لكلِّ عالمٍ اصطلاح، ولكل كنز مفتاح، يحلّ رموزه، ويفتح كنوزه، ومن درس كتاباً من كتب العلم دون أن يتعرف على رموزه واصطلاح مؤلفه كان كمن يعتسف البيداء، ويخبط خبط عشواء، وأمّا من فهم الاصطلاح والرموز فإنه يفهم العبارة من الاشارة، فلا يغلق عليه باب، ولا ينسدل بينه وبين الفهم حجاب، ومثله كمثل من أراد دخول قطر أو مدينة ومعه مصورها الجغرافي، قلما يخطىء القصد أو يضيع الوقت.

وإنَّ الأستاذ محمد لطفي الصباغ الباحث المحقق، والمؤلف المنقب، قد بَحَثَ بَحْثَ المجدّ حتى وجد هذه الرسالة الثمينة، التي بينت كثيراً من مقاصد الإمام أبي داود وأصوله واصطلاحه في كتابه السنن، وعلَّق عليها بما زادها إيضاحاً، وترجم لمن ذكر فيها من الأئمة بإيجاز غير مخل، فأجاد فيها وأفاد.

والإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي إمامُ أهل الحديث في زمانه، غير خافي المكانة، بل هو كما قال فيه ابن حبان: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وحفظاً وإتقاناً» طوف وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز، وأخذ العلم عن أكابر أئمة الحديث في زمانه، وهم شيوخه الذين ذكرهم في سننه، وروى عنه اللؤلؤي وابن داسة وابن الأعرابي والرملي، وروى عنه الإمام أحمد فرد حديث، نزل البصرة موطن العلم يومئذ وتوفي بها عام ٢٧٥.

وكتابه السنن قال فيه العلماء: «من كان بيته فكأنَّ فيه نبياً يتكلم» وهذه السنن كافية لمن قرأها أن يلمّ بالإسلام جملة وتفصيلاً.

وقد شرح أبو داود في هذه الرسالة على وجازتها أغراضه من ترك بعض المشهورات واختصار بعض المطولات، وصاحب الدار أدرى بالذي فيها.

وفي الجملة فإن الرسالة نافعة وناصحة، فنحثُّ طلاب العلم على اقتنائها والاستفادة منها، وبارك الله بالأستاذ الصباغ وبجهوده وجهاده.

سعدي ياسين

مُقَدِّمَة المحقِّق للطَّبعَة الثَّالِثَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد،

فإنني منذ مدة بعيدة كنت أقرأ فقرات ومقتطفات من «رسالة أبي داود» في كتب المصطلح وفي مقدمات الناشرين لسنن أبي داود في طبعات متعددة، وكنت أرغب في الوقوف على الرسالة كاملة، حتى يسّر الله لي اقتناء نسخة من المطبوعة التي نشرها الشيخ محمد زاهد الكوثري، وهو بذلك له فضل السبق إلى نشرها وإن كان لنا رأي في عمله بسطناه عند كلامنا عن الرسالة.

وقد حصلت على نسخة مصورة من مخطوطتها المحفوظة في المكتبة الظاهرية في دمشق فقرأتها من جديد، فرأيتها رسالة، تمثل لوناً من الفكر المنهجي عند أسلافنا، وكنت قد أعددت بحثاً عن أبي داود وسننه تعرضت فيه إلى منهجه في السنن[1]، فاقتضاني ذلك الرجوع إلى «رسالته» هذه استكمالاً للبحث في خصائص السنن ومعرفة منهج المؤلف، فوجدتها مجدداً أثراً غالياً نفيساً يحسن أن ينشر بين الناس. فنشرتها أول مرة في مجلة «أضواء الشريعة»[2] التي تصدرها كلية الشريعة في الرياض، ثم أفردتها ونشرتها في

(١) نشرتُ هذا البحث في مجلة البحوث الإسلامية في الرياض (العدد الأول سنة ١٣٩٥هـ) وقد يسرّ الله لي نشره مستقلاً في هذا العام ولله الحمد.

(٢) العدد الخامس من سنة ١٣٩٤هـ.

بيروت مستجيباً لرغبات كثير من رجال العلم ممن اطلعوا عليها وقدروها قدرها. وكان لنشرها صدى استحسان واهتمام في المجالات العلمية في بلاد المسلمين وغيرها[١].

هذا وقد لقيت طبعتها السابقة رواجاً، إذ تلقفتها أيدي طلبة العلم بسرعة منذ أن نزلت إلى السوق، وصوّرت في طبعة لاحقة، ونفدت نسخها في مدة وجيزة، فإنْ دلّ ذلك على شيء فإنه يدل على تقدّم ملموس في الاهتمام بالسنة من قبل عدد كبير من أبناء أمتنا. وفي هذه الطبعة الثالثة مزيد من التحقيق والشرح والتنقيح لعدد من القضايا التي عالجتها هذه الرسالة، وتصويب للأغلاط المطبعية التي وقعت في الطبعة السابقة.

وأختم كلمتي هذه بتقديم الشكر الجزيل إلى أولئك العلماء الأفاضل الذين أثنوا على جهدي المتواضع في تحقيق الرسالة، سواء واجهوني به مشافهة أم أرسلوه لي كتابة أم نشروه في المجلات، فقد كتب العلاّمة الشيخ سعدي ياسين[٢] كلمة موجزة تفيض بروح طيبة وقد صدرنا بها هذه الطبعة رحمه الله وجزاه عنّا خيراً، وأسأله تعالى أن يوفقني لخدمة سنة نبيه والذود عنها وأن يستعملني في طاعته. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الرياض ٢٠ المحرَّم سنة ١٤٠٥هـ

١٥ تشرين أول سنة ١٩٨٤م

محمد بن لطفي بن عبد اللطيف الصباغ

---

(١) انظر نشرة أخبار التراث العربي العدد ٨٠ السنة الرابعة بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٣٩٥ (١/ ٦/ ١٩٧٥) الصفحة الأولى.

(٢) انظر ترجمته في كلمة نشرتها في مجلة المجتمع الكويتية في العدد ٣٠١ السنة السابعة ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦هـ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦م. وقد توفي في ١٦/ ٤/ ١٣٩٦هـ (١٥/ ٤/ ١٩٧٦م) رحمه الله رحمة واسعة.

قيمة الرسالة

هذه الرسالة كلمةٌ كتبها أبو داود رحمه الله يصف فيها «كتاب السنن»، ويبين النهج الذي سلكه في تأليف كتابه، ويكشف فيها هو نفسه عن خصائص هذا الكتاب، وفيها تقويم له من الناحية العلمّية، وقد سلك سبيل الموازنة عندما وازن بين كتابه والكتب الأخرى المؤلّفة في هذا الموضوع.

وهذا الأمر نادر ونفيس، فإنّ جوهر أيّ كتاب وروحه العامّة إنّما يتمثلان في (المنهج) الذي سار عليه مؤلفه، والدارسون للكتاب قد يخطئون معرفة المنهج وقد يصيبون، وقد يعرفون بعضه ويخفى عليهم بعضه الآخر، أمّا أن يتولّى المؤلّف نفسه كشف هذا المنهج وبيان أصوله، ويعرض بنفسه خصائص كتابه فهذا شيء نفيس حقّاً، وقد عهدنا جمهرة من المؤلفين، وخاصة في القديم، يتركون بين أيدي الناس كتبهم القيمة دون أن يشيروا إلى منهجهم فيها[1]، ومن هنا تأتي قيمة هذه الرسالة، ويظهر وجه كونها شيئاً نفيساً نادراً. ومن أجل ذلك كانت هذه الرسالة جديرة بأن تحتلّ مكانها في التأريخ لحياتنا العلميّة والمنهجيّة على السواء.

فقد ذكر في هذه الرسالة مثلاً أنّه تعمد أن تكون أحاديث الأبواب قليلة لكي لا يكبر الكتاب قال: (ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح، فإنه يكبر) ومن أجل سمة الاختصار هذه كان أيضاً يقتصر على موضع الشاهد، قال: (وربما اختصرتُ الحديث الطويل لأنّي لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه موضع الفقه منه)، وذكر أيضاً أنه استقصى السنن ولم يترك شيئاً حتى قال: (فإن ذكر لك عن النبي

(١) انظر ما كتبه ابن حجر في «الفتح» ١/ ٨-٩ والمباركفوري في أول شرحه الترمذي المسمّى «تحفة الأحوذي» ١/ ٤ عن مقدمات كتب المتقدمين.

ﷺ سُنَّةٌ ليس ممّا خرّجته فاعلم أنّه حديث واهٍ إلاّ أن يكون في كتابي من طريق آخر)[١].

وهو ينبّه قارئ كتابه إلى أنّ أحاديثه فيها الصحيح وغيره، واشترط أن يبينّ الحديث إن كان فيه وهن شديد قال: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته).

والبراعة في كتابه كامنة في أن أحاديثه مشاهير؛ لأن الغريب لا يحتج به. قال: (والفخر بها أنها مشاهير، فإنّه لا يحتجّ بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم).

وأسلوب هذه الرسالة أسلوب مشرق ناصع فيه جزالة، نعم هناك بعض الجمل يتوقف المرء في فهمها، وسأشير إليها في حواشي الرسالة، ويبدو أن شيئاً من التحريف قد اعتراها.

وهذه الرسالة تدلنا على الاتصال الوثيق والترابط المحكم بين سكّان المناطق المختلفة بفضل دين الإسلام ورابطة العقيدة وتعاون العلماء، فأبو داود يؤلّف كتاباً في العراق فينتشر في حياته في ربوع العالم الإسلاميّ، ويتلقاه طلبة العلم بمكة تلقياً حسناً، ويكون هذا شاغلاً للناس هناك، فيسألونه عن هذا الكتاب وخصائصه، وهو يجيبهم.

الرسالة وأبو داود:

تدلّ الرسالة على جوانب مهمة من شخصية أبي داود، من أبرزها التفكير المنهجيّ الذي نلمحه في هذه الرسالة، كذلك فإننا نفهم من الرسالة ذاك المستوى العلميّ الرفيع الذي بلغه الرجل، والاطلاع الواسع على الكتب المؤلّفة في موضوع كتابه، فهو يسمي لنا أسماء هذه الكتب ويثني على بعضها، وتدلنا الرسالة على ثقة المؤلّف بنفسه، واعتداده بعمله الذي لا نلمح

(١) انظر تعليقنا على هذه الكلمة في موضعها من الرسالة.

فيه التكبّر والتعالي، وإنّما نلمح منه وضع الأمور في نصابها، ولذلك فإنّه يسارع إلى التنبيه بإنّه إنّما يقول ما يقول إحقاقاً للحق، ولو أنّ الكتاب وضعه غيره لقال هو فيه أكثر.

وتدلّنا هذه الرسالة على أنّ المؤلّف عُني بكتابه عناية فائقة، فهو قد عدّ أحاديثه المتصلة والمرسلة.

وتدلّنا الرسالة على التزام الرجل بآداب الإسلام؛ فلم يهمل سؤال القوم، وإنّما أجابهم بهذه الرسالة جواباً شافياً.

وتدلّنا هذه الرسالة على السمعة العالميّة التي كان يتمتع بها الرجل أيّام حياته في قطره الذي كان يقيم فيه وفي الأقطار الإسلاميّة الأخرى. وتدلنا الرسالة على أن علم الحديث كان في عصر المؤلّف قد توطّدت دعائمه، وأنّ المؤلف كان ملماً بتطوره، وهو يذكر جهود الإمام الشافعي فيه بصورة خاصة، ونفهم من الرسالة أيضاً أن المؤلف نفسه كان من كبار علمائه، وأن عقليته عقلية تحكّم المقاييس والقواعد ولا تعبأ بالعرف الشائع ولا بالشهرة والثناء. فهو مثلاً يقرر أنّ الغريب لا يحتج به ولو كان من رواية الأئمة المشهورين. ويقرر بأن ورود الحديث عن هؤلاء الأئمة لا يزهّده برواية أخرى فيها ألفاظ تدل على معان أكثر.

ذلك بعض ما تدلّ عليه الرسالة. وهي تعطي لدى التأمّل دلالات وحقائق أخرى[1]...

توثيق الرسالة:

ذكر العلماء منذ القديم هذه الرسالة التي أرسلها إلى أهل مكة في وصف سننه، ويدعوها بعضهم بـ «رسالة أبي داود في وصف سننه» ولا يذكرون من

---

(١) درست الرسالة وأشرت إلى ما تدل عليه من السمات والخصائص لكتاب «السنن» في مواضع من كتابي: أبو داود حياته وسننه.

أرسلت إليهم هذه الرسالة، وهكذا كتب في الصفحة الأولى من مخطوطتنا الأصل التي اعتمدنا عليها[1]، فقد كتب: (رسالة أبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث رضي الله عنه في وصف تأليفه لكتاب السنن) ولم يذكر من أرسلت إليهم هذه الرسالة. غير أننا كتبنا العنوان كما تراه إيثاراً لما شاع من عنوان هذه الرسالة. ولأن راوي الرسالة يقول في تقديمه: سمعت أبا داود وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم فأملى علينا[2].

فقد نقل ابن الصلاح المتوفّى سنة ٦٤٣هـ في كتابه «علوم الحديث» ص ٣٣ بعض العبارات التي وردت في هذه الرسالة دون أن يُصرّح باسم الرسالة.

وكذلك فعل النوويّ المتوفّى سنة ٦٥٦هـ في أول كتابه «الأذكار» ص ٨، فقد نقل بعض عباراتها دون أن يصرّح باسم الرسالة.

أما الحافظ المنذريّ المتوفّى سنة ٦٥٦هـ فقد صرّح باسم الرسالة، فقد قال:

(وقال أبو بكر محمد بن عبد العزيز: سمعت أبا داود بن الأشعث بالبصرة، وسئل عن رسالته التي كتبها لأهل مكة وغيرها جواباً لهم، فأملى علينا...) وذكر جملاً من أول الرسالة وجملاً من آخرها. ذكر ذلك في مقدمة «مختصر سنن أبي داود» ١/٦ ومعظم كتب علم المصطلح تذكر هذه الرسالة، وتورد مقتطفات منها: كـ «تدريب الراوي» للسيوطي ص ٩٦-٩٨، و«فتح المغيث» للسخاوي ١/١٣٣، وكتاب «الحطّة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان ٢١٤-٢١٦، وكتاب «بذل المجهود في حلّ أبي داود» لخليل أحمد السهارنفوري ١/٣٥-٣٧ وكتاب «المنهل العذب المورود» لمحمود خطّاب السبكي ١/١٧ وكتاب «توجيه النظر» لطاهر الجزائري ص ١٥٢.

---

(١) انظر ص ٤٤ من طبعتنا هذه.

(٢) انظر ص ٦٢ من هذه الطبعة.

الأصول المخطوطة:

رجعت في هذه الطبعة الرابعة إلى ثلاثة أصول خطية وهي:

١ - **المخطوطة الأصل:** وقد رمزت إليها بـ (الأصل). وهي مخطوطة نفيسة محفوظة بدار الكتب الظاهرية في دمشق الشام حرسها الله، برقم حديث (٣٤٨). وهي (٤) ورقات. وعدد صفحات الرسالة ٥ صفحات، وعدد السطور في الصفحة الواحدة (١٧) أو (١٨) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة تقريباً.

وهي مزدحمة السطور والكلمات، وقد كتبت بخط الحافظ عبد الغني المقدسي.

وعليها سماعات وبلاغات، كلُّها وثائق ناطقة بصحتها وصحة نسبتها. وسننقل هذه السماعات والأسانيد بكاملها لنعطي القارىء صورة واضحة عن هذه الرسالة النفيسة.

ولقد قرأ هذه النسخة عدد من العلماء، فصححوا فيها بعض الأغلاط التي هي من قبيل سبق القلم، واستدركوا على الهوامش بعض النواقص.

وهي أيضاً برواية الإمام العلامة الحافظ عبد الغني المقدسي الدمشقي المتوفى بمصر سنة ٦٠٠هـ، وهي مكتوبة بخطه كما سبق أن ذكرنا.

وقد رواها إجازة عن أبي الفتح محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي المتوفّى سنة ٥٦٤هـ.

ويرويها ابن البطي عن أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المتوفّى سنة ٤٨٨هـ.

ويرويها ابن خيرون عن أبي عبدالله محمد بن علي الصوري المتوفّى سنة ٤٤١هـ.

ويرويها الصوري عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني الصيداوي المتوفّى سنة ٤٠٢هـ.

ويرويها ابن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي ويرويها الهاشمي عن الإمام أبي داود نفسه.

ويمثل سلسلة الإسناد الجدول الآتي:

أبو داود المتوفى ٢٧٥هـ.

محمد بن عبد العزيز الهاشمي[١].

أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع المتوفى ٤٠٢هـ.

أبو عبدالله بن علي الصوري المتوفى ٤٤١هـ.

أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المتوفى ٤٨٨هـ.

أبو الفتح محمد بن عبد الباقي ابن البطي المتوفى ٥٦٤هـ.

عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى ٦٠٠هـ.

السماعات وسندها:

ومن المفيد أن نذكر السماعات التي أثبتت على المخطوطة لأنها توثق نصها، وتدل على أن عدداً من العلماء وقفوا عليها.

وكتب في غلافها ما يأتي:

حسبي الله ونعم الوكيل.

رسالة أبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث رضي الله عنه في وصف تأليفه لكتاب «السنن».

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه[٢]، وعن أبي عبدالله محمد بن علي الصوري الحافظ: رواية أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان. عن أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون عن

(١) انظر تعليقنا عنه ص ٦٢.

(٢) أي عن أبي داود.

الصوري[1] إجازة لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي[2] إن لم يكن سمعها من أبي الفتح.

وقف الحافظ عبد الغني رحمه الله.

وفي نهاية الرسالة ما يأتي:

أخبرنا الشيخ أبو الفضل بن خيرون ثنا أبو عبد الله الصوري:

سمعت إسناد هذه الرسالة وأسطراً منها من لفظ الشيخ أبي الحسين بن جُميع، ثم قرأها علينا أبو الموفق محمد بن محمد النيسابوري ـ وأنا أسمع ـ وذلك بصيدا في داره[3] سنة أربعمائة.

وفي نهاية الرسالة نصان يتصلان بالسنن يرويهما ابن العبد وهما:

١ - أخبرنا الشيخ أبو الفضل بن خيرون بخط أبي الحسن بن الفرات[4] قال: أنا أبو عمر بن حيوة قال: أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد[5]:

---

(١) والصوري رواها عن ابن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عن أبي داود كما ذكر أعلاه.

(٢) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين، حافظ للحديث، من العلماء برجال الحديث، ولد في جماعيل قرب نابلس وانتقل صغيراً إلى دمشق، ثم رحل إلى الإسكندرية وأصبهان، وتوفي بمصر سنة ٦٠٠. وقد ذكرت نشرة أخبار التراث العربي في عدد ذي الحجة سنة ١٤٠٤ ـ محرّم سنة ١٤٠٥ في ص ١٣ أن الأستاذ صالح مهدي عباس الباحث في مركز إحياء التراث بجامعة بغداد أنهى دراسة تناول فيها الحافظ عبد الغني وهي قسمان: الأول في حياته، والثاني في أسماء مصنفاته التي بلغت ٧٢ مصنفاً.

(٣) أي في دار ابن جميع الصيداوي.

(٤) هو أبو الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات من حفاظ الحديث من أهل بغداد ولد سنة ٣١٩هـ وتوفي سنة ٣٨٤ (انظر «تاريخ بغداد» ٣/ ١٢٢).

(٥) ذكره ابن حجر في تلامذة أبي داود الذين رووا عنه السنن، وقال في نسبه: الأنصاري، وترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١١/ ٣٨٢ فقال: علي بن الحسن بن العبد أبو الحسن الوراق، سمع أبا داود السجستاني، روى عنه الدارقطني. توفي سنة ٣٢٨هـ.

سمعت «كتاب السنن» من أبي داود ست مرات، بقيت من المرة السادسة بقية لم يتمه، بالبصرة: سنة إحدى واثنتين[١]، وثلاث، وأربع، وخمس وسبعين ومائتين وفيها مات.

٢ - وقال: نا ابن العبد: كتاب أبي داود ستة آلاف حديث منها أربعة الآف[٢] أصل، والفان[٣] مكرر، والبصري يزيد على البغدادي ستمائة حديث ونيفاً وستين حديثاً، وألف كلمة ونيف. إلى آخره الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وآله وسلّم تسليماً، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

قراءة ابن عبد الهادي للرسالة وخطه عليها:

وفي الرسالة خط يوسف بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي[٤] ويبدو أنه قد ملك هذه النسخة فكتب على غلافها (إجازة)، ثم كتب في نهاية الرسالة إجازة أيضاً ونحن نوردهما فيما يأتي:

كتب يوسف بن عبد الهادي على الصفحة الأولى الإجازة الآتية:

قرأت هذه الرسالة على الشيخ الرُّحَلَة قاضي القضاة نظام الدين بن مفلح الحنبلي[٥] بإجازته من الحافظ أبي بكر بن المحب بسنده، أخبر بها، فسمعها

(١) تقرأ هذه الكلمة (وثلاثين) وما أثبتناه ليس بعيداً عن الأصل، وهو الأنسب للمعنى.
(٢) في الأصل: ألف.
(٣) في الأصل: ألفين.
(٤) هو جمال الدين يوسف بن الحسن بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المعروف بابن عبد الهادي، قال السخاوي في «الضوء اللامع» ١٠/٣٠٨: (ولد في سنة بضع وأربعين وثمانمائة بدمشق وناب في القضاء) وتوفي سنة ٩٠٩ وقد أخطأ إسماعيل باشا البغدادي عندما ذكر في «هدية العارفين» ٢/ ٥٦٠ أنه توفي سنة ٨٨٠.
(٥) هو عمر بن مفلح بن محمد بن مفلح أبو حفص، نظام الدين الراميني المقدسي الصالحي، قاض حنبلي من أهل الصالحية بدمشق مولداً ووفاة. ولد سنة ٧٨٢ وتوفي سنة ٨٧٢هـ.

القاضي صدر الدين ابن القاضي علاء الدين ابن مفلح، والشيخ زين الدين عمر بن محمد الشرابي، وعبد الكريم بن عبد الرحيم الطيب بسماوى.

وصحّ ذلك وثبت. وأجاز أن يروي غنه جميع ما يجوز له وعنه روايته بشرطه عند أهله.

وكتب يوسف بن حسن بن عبد الهادي.

٣ - وكتب على الصفحة الأخيرة الإجازة الآتية:

الحمد لله.

سمعها من لفظي عن النظام عن ابن المحب ولدي عبدُالله وأمه جوهرة بنت عبدالله، وولدي بدر الدين وأمه بلبل بنت عبدالله. وبعضها فاطمة بنت الحاج أحمد سويد. وصحّ ذلك يوم الأربعاء ثامن شهر جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وثمانمائة، وأجزت لهم أن يرووها عني وجميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه. وكتب يوسف بن عبد الهادي.

وعلى هامش الصفحة الأخيرة من الرسالة ما يأتي:

بلغ السماع من أوله على الشيخ أبي عبدالله وأبي نصر محمد بن محمد بن محمد بن هبة الله بن الشيرازي بإجازته من أبي عبدالله عمر بن محمد بن عبدالله السهروردي بسماعه من أبي الفتح ابن البطي بقراءة والدي أبي محمد عبدالله ابن أحمد بن المحب. كتبه محمد. وهذا خطه.

والشيخ فخر الدين عثمان بن يوسف النويري و. . .[1] محمد بن علي بن عمر الكناني وأحمد بن إبراهيم بن علي بن بغا الملقي يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة بالمزة[2] بمسجد العامود.

---

(١) لم أستطع قراءة هذه الكلمة.

(٢) قرية قريبة من دمشق تقع في غربيها وقد اتصلت الآن بدمشق. هذا وقد سألت عدداً من أبناء المزة المتقدمين في السن عن مسجد العامود فلم أجد عندهم شيئاً عنه ولم يعرفوه.

٢ - **المخطوطة (ز)**: وقد رمزت إليها بـ(ز). وقد كانت في مكتبة الزركلي وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض برقم ٨٣٤٣ وهي في مجموع يضم كتباً كثيرة:

منها: ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث.

ومنها: كلام العراقي على طبخ الحبوب في عاشوراء.

ومنها: ترجمة الإمام البخاري.

وكتب ورسائل أخرى.

وعدد صفحاتها أربع صفحات، وعدد أسطر الصفحة ٢٢ سطراً وعدد كلمات السطر الواحد ١٦ كلمة تقريباً. ولم تكمل الصفحة الرابعة وهذه النسخة غير منقوطة وقد كتب في آخرها ما يأتي:

(قال الحافظ أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله الصوري: سمعت إسناد هذه الرسالة وأسطراً منها من لفظ أبي الحسين بن جميع.

ثم قرأها عليّ أبو الموفق محمد بن محمد النيسابوري، وأنا أسمع، وذلك بصيدا في داره سنة أربعمائة.

وهذه الرسالة يرويها أبو الفتح بن البطي عن أبي الفضل بن خيرون عن الصوري المذكور).

وقد كتبت سنة ٨٩٠هـ بخط ابن الشحنة، وهو محمد بن محمد الثقفي الحلبي، أبو الفضل، مؤرخ فقيه حنفي من أهل حلب. مات بالقاهرة سنة ٨٩٠هـ.

وقد أفدت منها كثيراً، وتبين لي أنها والأصل تعودان إلى أصل واحد؛ وذلك للتوافق بينهما في كثير من المواضع.

٣ - المخطوطة (س): وقد رمزت إليها بـ(س)

وهي مخطوطة كما سبق أن ذكرت محفوظة في مكتبة جامعة برنستون/ يهودا في أمريكا، وهي في مجموع برقم ٤٩٩٩ يضمّ الكتب الآتية:

١ – سنن أبي داود برواية ابن داسة.

٢ – المراسيل لأبي داود.

٣ – تسمية شيوخ أبي داود.

٤ – رسالة أبي داود إلى أهل مكة.

وقد كتبت هذه المخطوطة بخط مغربي سنة ٥٨٩هـ وقد نسختها على صعوبة؛ لأن بعض الكلمات كانت مطموسة. وترى صورة لها.

وهي صفحة ونصف.

وعدد سطور الصفحة الأولى ٤٠ سطراً.

وعدد سطور الصفحة الثانية ١٦ سطراً.

وعدد كلمات كل سطر ١٩-٢٠ كلمة.

وهي مزدحمة السطور والكلمات.

وجاء في خاتمتها ما يأتي:

(قال أبو جعفر أحمد بن عيسى الهمذاني قال: قال أبو زرعة الرازي:

«توفي رسول الله ﷺ ومَنْ رآه وسمع منه زيادةٌ على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة. وكُلٌّ قد روى عنه بسماع أو رواية».

نفعنا الله وإياكم بالعلم والسنة. وما علمنا علماً أنفع للمسلمين في دنياهم وآخرتهم من هذا الكتاب، لأنه في دنياه يعلم أحكام الإسلام الصحيحة منه، وأرجو أن يُثيبه الله في آخرته بطلبه لها وإعمال نفسه بها.

ولا ينبغي لرجلٍ صاحب حديث خرج هذا الكتاب أن يقصّر عن ما ينبغي عليه فيها أن يسمعها بنزول ليتم الكتاب بها[1]، فليس في ذلك عيب[2] على

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) ويمكن أن تقرأ: عنت.

المصنف[1] لمن يريد الثواب من الله، ويريد الدار الآخرة. والسلام عليكم ورحمة الله، وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم، وشرّف وكرّم، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) كذا في الأصل.

نشرة الأستاذ الكوثري للرسالة

نشرت هذه الرسالة أوّل مرّة في مصر سنة ١٣٦٩ في مطبعة الأنوار نشرة (محققة!!) تصرّف محققها في نصّ الرسالة تصرّفاً دون أن يشير إلى الأصل وخالف بذلك الأمانة العلمية، وليس ذلك بغريب عنه لأن له سوابق في هذا المضمار. . . إنّه الأستاذ محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٣٧١هـ غفر الله له.

وقد علّق عليها تعليقات يسيرة ولكنه أطال في الدفاع عن أبي يوسف[١] رحمه الله إطالة لا تتناسب وطبيعة التعليقات في الرسالة، ونال من ابن المبارك[٢] أمير المؤمنين في الحديث والإمام العملاق نيلاً يدل على تعصب وقلة إنصاف، وذلك عندما زعم أنه لم يكن متفرغاً للعلم ففاته كثير مما أدركه غيره.

أما تصرفه فقد كان يتصرف في قراءة الألفاظ ولم يشر إلى الأصل المخطوط إلا في عدد قليل من هذه التصرفات، أما معظمها فلم يشر إليه أية إشارة، فأوهم بذلك أن المنشور مطابق للأصل، وهذا أمر لا يتفق والتحقيق العلمي الصحيح.

من ذلك صنيعه في ص ٢٣ فقد كتب أقوم (أقدم) وكتب وإنه (لأنه) وصنيعه في ص ٢٧ إذ كتب ومنه (وفيه) ولم يشر إلى الأصل وصنيعه في ص ٣٤ إذ كتب بتة (عنه).

---

(١) انظر ترجمته عند ورود اسمه في نص الرسالة ص (٦٩).

(٢) انظر ترجمته عند ورود اسمه في نصّ الرسالة في الصفحة (٦٧) وقد قال الإمام أحمد بن حنبل فيه: (لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه) وقال يحيى بن آدم: (كنت إذا طلبت الدقيق من المسائل فلم أجده في كتب ابن المبارك أيست منه) وانظر «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١/ ٢٧٤.

والرجل على معرفته بالكتب المطبوعة والمخطوطة وعلى اطلاعه الواسع في جوانب الثقافة الإسلامية لا يؤمن جانبه بحال، لأنه محارب لعقيدة السلف، حاقد أشد الحقد على أئمة الهدى الذين دعوا إلى العودة لما كان عليه السلف الصالح من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشيخ محمد ابن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً وعلى كل من سار على دربهم ونادى بدعوتهم؛ وهو متعصب لمذهبه الحنفي تعصباً لا يرضى به أئمة المذهب أنفسهم رحمهم الله، فلقد كان يحمله هذا التعصب الأعمى على أن ينال من كبار الأئمة ويقع في أعراض العلماء الصالحين، ثم هو بعد ذلك يحرف الكلم عن مواضعه، ويقطع النص عن سياقه وسباقه، ويقوّل الناس ما لا يقولون.

وأحيل القارئ الكريم إلى ما كتبه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله في كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»[1]:

والعلامة المحدث محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله في كتابه «حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه»[2] وغيرهما ليرى الأمثلة على ما أشرنا إليه.

أسأل الله العلي القدير أن يجنبنا الزيغ والضلال ويقينا الفتنة في الدين والعمل.

ومهما يكن من أمر تلك النشرة المذكورة فقد انقرضت من السوق فغدت طباعة الرسالة ونشرها وتحقيقها أملاً مرتقباً يتطلع إليه طلبة العلم.

---

(١) طبع في جزأين بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وعلى نفقة الشيخ محمد نصيف رحمة الله وشركاه. [ثم طبعه المكتب الإسلامي مجدداً مع تعليقات مفيدة ـ الناشر].

(٢) علمتُ بعد صدور الطبعة الثانية لهذه الرسالة أنَّ هذا الكتابِ قد أعيد طبعه بعنوان: «المقابلة بين الهدى والضلال حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه» بتحقيق تلميذ المؤلف الأستاذ عبد الله صالح المدني الفقيه.

عملي في الرسالة:

١ - حصلت على مصورات للأصول الثلاثة التي اعتمدتُها، وتبينّ لي بعد الدراسة المستفيضة أنّ خير هذه الأصول المخطوطة التي رمزت إليها بـ(الأصل).

٢ - نسخت المخطوطة الأصل بيدي وقابلتها على الأصلين الآخرين، وأثبتُّ الفروق بينها.

٣ - قابلتُ النصّ على ما نقله العلماء من هذه الرسالة في كتبهم، ولا سيّما ما جاء في الكتب التي أوردت جملاً كثيرة منها، وقد ذكرتُ آنفاً أنَّ بعضهم أورد معظمها مثل صدّيق حسن خان وطاهر الجزائري ومحمود السبكي والسهارنفوري. وكل هؤلاء من المتأخرين، ولم أعدَّ هذه النقول أصولاً كما فعل ذاك المتعالم. وكنت أشير إلى الفروق إن كان في هذه الإشارة فائدة.

٤ - كنتُ لا أخالف نصّ المخطوطة الأصل إلى غيره إلاّ وأثبتُ ذلك في الهامش.

٥ - ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط.

٦ - عرّفت بالأعلام الواردة تعريفاً موجزاً.

٧ - وضعتُ عناوين لموضوعات الرسالة، وجعلتها بين معقوفتين لأعين القارئ على فهم مضمون الرسالة.

٨ - شرحتُ الجمل الغامضة، وقد استوقفتني بعض العبارات، فحاورت عدداً من العلماء في المراد منها، وأثبتُّ في الهامش ما اتجه لي في فهمها.

٩ - أشرت إلى نهاية صفحة الأصل بهذا الخطّ المائل (/).

١٠ - صححتُ الأغلاط المطبعية وغيرها التي ندّت في الطبعة الثالثة.

١١ - كتبت مقدمة لهذه الطبعة الرابعة رددْت فيها على افتراءات الأستاذ عبد الفتاح أبي غَدّة وشتائمه التي تورط فيها.

وما كنت ـ والله ـ أريد أن يكون ذلك في كتب العلم، لولا أنه ملأ مقدمته بالأباطيل والأكاذيب، فخشيت أن يغتر بكلامه بعض القراء.

١٢ - عرضت صوراً للمخطوطات الأصول التي اعتمدتها في هذه الطبعة.

❁

وبعد فإني أترك القارئ الكريم مع الإمام العظيم أبي داود رحمه الله ليحدثه بأسلوبه عن كتابه «السنن».

وأسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يقينا كيد الأشرار ومكر الفجار والحمد لله رب العالمين.

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة الأصل

مع الألفاظ فربما يجيء حديث من طريق وهو عند العامة من طريق
الأئمة الذين هم مشتهرون [illegible] فربما طلب الحافظ الذي يعرف
لها [illegible] ومن [illegible] من جمع هذه الكتب [illegible] الإسناد
فعلم من حديث غيره أنه متصل ولا يسنده الشامع لأنه لا يعلم الأحاديث
[illegible] معرفة [illegible] عليه مثل ما يروى عن [illegible] عن الزهري
[illegible] عن [illegible] عن الزهري فالذي يسمع يظن أنه متصل ولا يصح منه
فأما من [illegible] ذلك [illegible] لأن أصل الحديث عن [illegible] لا يصح وهو حديث
معلول ومثل هذا كثير والذي لا يعلم يقول قد [illegible]
من هذا وجاء بحديث معلول وإنما المراد [illegible] السنن [illegible] الأحكام
ولم [illegible] كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها [illegible] الأدعية [illegible]
[illegible] في الزهد [illegible]
وغيرها [illegible] والحمد والسلام [illegible]
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
رسالة الشيخ الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد
السجستاني إلى أهل مكة جوابا لهم
سلام عليكم فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وأسأله أن يصلي على محمد
عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما كلما ذكر أما بعد عافانا الله
وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث
التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ووقفت على جميع ما ذكرتم
فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقوم إسنادا
والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا
عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان في الباب
أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته وإذا أعدت الحديث
في الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه وربما
فيه كلمة زائدة على الأحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو
كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك
وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري
ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد
بن حنبل وغيره فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند فالمراسيل
يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة وليس في كتاب السنن الذي صنفته
عن رجل متروك الحديث شيء وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس
على نحوه في الباب غيره وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك
ولا في كتاب وكيع إلا الشيء اليسير وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل وفي كتاب
السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة

الصفحة الأولى من (ز)

مما روى عن ابن جريج قال اخبرت عن الزهري ويرويه البرساني عن ابن
جريج عن الزهري فالذي يسمع يظن انه متصل ولا يصح بتة فانما تركناه لذلك
هو ان اصل الحديث غير متصل ولا يصح وهو حديث معلول ومثل هذا كثير
والذي لا اعلم شيئاً بعد تركته حديثاً صحيحاً في هذا وجاء كحديث معلول وانما
لم اصنف في كتاب السنن الا الاحكام ولم اصنف كتب الزهد وفضائل
الاعمال وغيرها وهذه الاربعة آلاف والثمانمائة كلها في الاحكام
فاما احاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم اخرجه
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد

[illegible] الحافظ ابو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله الصوري [illegible] اسناد هذه الرسالة واستطرا
منها من لفظها الحسن بن [illegible] لم [illegible] على ابو الوليد محمد بن [illegible] النيسابوري وانا اسمع وذلك
[illegible] في داره [illegible] ماته وهذه الرسالة رواها ابو [illegible] بن [illegible] عن [illegible]
[illegible] عن الصوري [illegible]

الصفحة الأخيرة من (ز)

رسالة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

الصفحة الأولى من (س)

الصفحة الأخيرة من (ب)

رسالة أبي داود إلى أهل مكة



ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم[1].

أخبرنا[2] الشيخُ أبو الفتح محمدُ بنُ عبد الباقي بنِ أحمد بنِ سليمان المعروفُ بابن البطي[3] إجازة إن[4] لم أكن سمعته منه قال: أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدَّل[5] قراءة عليه وأنا حاضرٌ أسمع.

---

(١) جاء في المخطوطة (ز) ما يأتي:
(بسم الله وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم تسليماً كثيراً. هذه رسالة كتبها الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد السجستاني إلى أهل مكة جواباً لهم).
وجاء في المخطوطة (س):
(رواها أبو جعفر أحمد بن عيسى بن ماهان الهمذاني. . .)

(٢) القائل هو عبد الغني المقدسي. رحمه الله.

(٣) هو مسند بغداد المتوفى سنة ٥٦٤هـ عن سبع وثمانين سنة (انظر «تذكرة الحفاظ» ص ١٣٢١) أي كان عمره عند وفاة ابن خيرون إحدى عشرة سنة.

(٤) كذا في الأصل، وهو الصواب وقد رأيت بعض العلماء يستعمل هذا الاصطلاح وذلك عندما يكون شاكّاً.

(٥) هو الحافظ العالم الناقد أبو االفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي ابن الباقلاني. ثقة عدل متقن واسع الرواية، توفي في رجب سنة ٤٨٨ عن ٨٤ سنة. قال ابن الأثير في «اللباب»: ٣/ ٢٣٣: [المعدل بضم الميم وفتح العين والدال المهملة وفي آخرها لام. يقال هذا لمن عدل وزكي وقبلت شهادته].

قيل له: أقرأت على أبي عبدالله محمد بن علي بن عبدالله الصوري الحافظ[١] قال: سمعتُ أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُمَيْع الغساني[٢] بصيدا ـ فأقرّ به ـ قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي[٣] بمكة يقول:

سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد السجستاني[٤] وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم، فأملى علينا:

---

(١) هو الحافظ العلامة الأوحد محمد بن علي بن عبدالله بن محمد بن دحيم الساحلي الصوري، ولد سنة ٣٧٦ كان صواماً صدوقاً ثقة، توفي في سنة ٤٤١ (انظر «تاريخ بغداد» ٣/١٠٣ و«تذكرة الحفاظ» ١١١٤).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع الغساني الصيداوي عالم بالحديث ورجاله من أهل صيدا، ذكر الأستاذ الزركلي أنه ولد سنة ٣٠٥هـ وتوفي سنة ٤٠٢هـ. وقد ترجم له ترجمة واسعة الدكتور عمر عبد السلام تدمري في مقدمة تحقيق لكتاب «معجم الشيوخ» الذي نشرته له دار الإيمان في طرابلس ومؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).

(٣) لم أقف على ترجمته، وإن كان نسبه هنا طويلاً ينتهي به إلى عبد المطلب، ويفهم مما ذكر أعلاه أنه كان بمكة وأنه تلميذ أبي داود، فقد يكون مولوداً قبل سنة ٢٦٠ لأن أبا داود توفي سنة ٢٧٥، وإذا صح هذا فلا بد من أن يكون بقي حياً حتى أتيح لابن جميع السماع منه وهو مولود سنة ٣٠٥هـ.
وقد ذكره محمد بن أحمد بن جُميع في «معجم الشيوخ» ص ١٢٦ وأورد هناك مطلع رسالة أبي داود إلى أهل مكة، وآخرها. ولم يوردها كاملة. وقال محقق الكتاب: لم أجد له ترجمة.

(٤) جاء في «معجم الشيوخ» لابن جميع ص ١٢٦ بعد كلمة السجستاني (بالبصرة) وهي زيادة لم تذكرها الأصول الثلاثة، ولا الكتب التي نقلت هذه الرسالة أو بعضها.

سلامٌ عليكم، فإني أحمدُ إليكم الله الذي لا إله إلاَّ هو، وأسأله أن يصلي على محمدٍ عبده ورسوله[1] ﷺ كُلّما ذكر.

أما بعـد :

عافانا الله وإياكم عافيةً لا مكروه مَعَها ولا عقابٍ بعدها. فإنكم سألتم[2] أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب «السنن»: أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟.

[اختياره أحد الحديثين الصحيحين لقدم حفظ صاحبه][3]:

ووقفت على جميع ما ذكرتم. فاعلموا أنه كذلك كله[4] إلاَّ أن يكون قد رُوي من وجهين صحيحين فأحدهما[5] أقوم[6] إسناداً والآخر صاحبه أقدم[7] في الحفظ فربما كتبت ذلك[8]. ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

---

(١) في (ز): تسليماً كثيراً. وفي (س) كثيراً.

(٢) في «توجيه النظر» ص ١٥٢ و«المنهل العذب» ١/ ١٧: سألتموني. ووافق «فتح المغيث» ١/ ٨١ ما جاء هنا. أي الأصل و(ز) و(س).

(٣) إن هذا العنوان وجميع العناوين من وضعي.

(٤) في «توجيه النظر» ص ١٥٢ و«المنهل العذب» ١/ ١٧: أنه كله كذلك. وفي «فتح المغيث» ١/ ٨١ مثل ما جاء هنا. أي الأصل و(ز) و(س).

(٥) في (ز): أحدهما.

(٦) كذا في الأصل و (ز). وفي «المنهل العذب»: أقوى. وفي «المطبوعة»: أقدم. وكذا في (س).

(٧) كذا في الأصل و(ز) و(س). وفي «توجيه النظر»: أقوم.

(٨) أي يكتب الحديث الذي صاحبه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عرف عند علماء الحديث بعلو الإسناد.

[قلة أحاديث الأبوب]:

ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه[1] يكثر وإنما أردتُ قرب منفعته.

[إعادة الحديث]:

وإذا[2] أعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو[3] ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه. وربما (تكون)[4] فيه كلمة زيادة[5] على الأحاديث.

[اختصار الحديث]:

وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله/ لم يعلم بعضُ من سمعه (المراد منه)[6] ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك.

[المرسل والاحتجاج به]:

وأما المراسيل فقد كان يحتج بها[7] العلماء فيما مضى مثل سفيان

---

(١) كذا في (ز) و(س). وجاء في الأصل: وإنه. وفي «التوجيه» و«فتح المغيث»: فإنها تكثر. وفي المطبوعة: لأنه. ورجحت ما أثبت لأنه أقرب ما يكون للأصل. واستأنست برواية «التوجيه».

(٢) في «توجيه النظر» و«فتح المغيث»: فإذا.

(٣) كذا في «توجيه النظر» و«المنهل» وهو الأحسن، والذي في الأصل و(س) و(ز) و«فتح المغيث»: وثلاثة.

(٤) سقطت هذه الكلمة من الأصل و(ز)، واستدركتها من «توجيه النظر» و«فتح المغيث».

(٥) في (س): زائدة.

(٦) ما بين القوسين زيادة من «فتح المغيث» ١/ ٨١ و ١٣٣ و«توجيه النظر» ص ١٥٢.

(٧) في الأصل: به، والتصويب من (ز) و«توجيه النظر» و«المنهل». ووردت هذه الجملة في (س) وفي «فتح المغيث» ١/ ١٣٣ كما يأتي: [وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل سفيان...].

الثوري[1] ومالك بن أنس[2] والأوزاعي[3] حتى جاء الشافعي[4]، فتكلم[5] فيها[6] وتابعه على ذلك . . . .

---

(١) هو سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، أمير المؤمنين في الحديث، كان علماً من أعلام الدين إماماً حافظاً، وقد طبع كتابه في تفسير القرآن في رامبور بالهند في مجلد واحد يضمّ ما وجد من أصول الكتاب من أول القرآن حتى سورة الطور، بتحقيق الأستاذ السيد امتياز علي عرشي، الذي بذل جهداً طيباً في تحقيقه، وأورد في نهاية الكتاب تراجم رجال الثوري ورتّب هذه التراجم على الصحابة والتابعين وأتباعهم. ثم عمدت دار الكتب العلمية في بيروت إلى هذه النشرة فطبعتها سنة ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) توفي سفيان سنة ١٦١هـ رحمه الله رحمة واسعة.

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة، صاحب المذهب، كان ثقة فاضلاً عاقلاً توفي سنة ١٧٩هـ.

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، إمام الديار الشامية. كان فقيهاً زاهداً ثقة مجاهداً جريئاً في الحق توفي سنة ١٥٧هـ.

(٤) هو محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، الإمام العلامة ناصر السنة ومجدد المئة الثانية ومؤسس علم أصول الفقه. كان إماماً ثقة عابداً فارساً رامياً شاعراً توفي سنة ٢٠٤هـ.

(٥) في الأصل: مكلم (بالميم) والتصويب من (ز) و«توجيه النظر».

(٦) في الأصل: فيه. والتصويب من «توجيه النظر». قال السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ١٣٦ ط مصر: [ثم إنَّ ما أشعر به كلام أبي داود في كون الشافعي أول من ترك الاحتجاج به ليس على ظاهره، بل هو قول ابن مهدي ويحيى القطان وغير واحد ممّن قبل الشافعي. ويمكن أن يكون اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه] والكلام في الحديث المرسل كلام واسع بحثه علماء المصطلح وعلماء أصول الفقه. انظر «الرسالة» للشافعي بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ص ٤٦١ و«الكفاية» للخطيب البغدادي ٥٤٦-٥٦٢ و«شرح علل الحديث» لابن رجب طبع دمشق ٣٨٨ و«علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٤٧ و«تدريب الراوي» للسيوطي ص ١١٧ و«المستصفى» للغزالي ١/ ١٦٩ و«الإحكام» لابن حزم ٢/ ٢ و«الإحكام» للآمدي ٢/ ١٢٣ و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٦٤ وقد كتب العلاّمة صلاح الدين=

أحمد بن حنبل[١] وغيره رضوان الله عليهم.

فإذا لم يكن مسند ضد[٢] المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل[٣] يحتج به[٤]، وليس هو مثل المتصل في القوة.

[ليس في الكتاب حديث عن متروك]:

وليس في كتاب «السنن» الذي صنفته عن رجل متروكِ الحديثِ شيء[٥].

=خليل العلائي كتاباً في هذا الموضوع عنوانه: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» حققه الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي في نحو ٣٥٠ صفحة وطبع في بيروت سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) وهذه هي الطبعة الثانية، أما الطبعة الأولى فقد كانت ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).

وانظر «قواعد التحديث» ص ١١٨ وكتابنا «الحديث النبوي» ص ٢٠٨ و«الباعث الحثيث» لأحمد محمد شاكر ص ٤٧.

(١) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي، الإمام الفقيه المحدث الحافظ الحجة الصابر. مؤلف «المسند» أوسع كتب السنة، وله الموقف العظيم في المحنة بخلق القرآن توفي سنة ٢٤١هـ.

(٢) كذا في الأصل و(ز) و(س). وفي «توجيه النظر»: (غير). وكنتُ في الطبعة السابقة رجّحتُ الرواية التي أثبتها العلاّمة الجزائري، ثم رأيت صديقنا الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه في ص ٢٤ من كتاب «المراسيل» لأبي داود الذي حققه سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) رجّح رواية الأصل وقال: (والمعنى عليها صحيح، لأن مراد أبي داود أن يقول: إذا لم يكن مسند مضاد لمرسل ولم يوجد في الباب مسند يغني عنه المرسل فإنه يحتجّ بالمرسل) ووافقته على ترجيحه. جزاه الله الخير.

(٣) في الأصل و(ز) و(س): فالمراسيل. والتصويب من «توجيه النظر» و«المنهل العذب».

(٤) ما ذكره المؤلف رحمه الله موضع نظر، وليس على إطلاقه.

(٥) لعل العبارة التي نقلها عنه المنذري في «مختصر السنن» ١/٨ وابن الصلاح وغيرهما أن محمد بن إسحاق بن منده الحافظ حكى عن أبي داود أنه قال: (ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه). لعل هذه العبارة أدق من الكلمة الواردة في هذه الرسالة، لأن في كتابه «السنن» بعض المتروكين، كما ذكرت في دراستي للسنن ص ٥٥.

[يُبيِّـن المنكـر]:

وإذا كان فيه حديث منكر بينتُ أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره.

[موازنة بينه وبين كتب: ابن المبارك ووكيع ومالك وحماد وعبد الرزاق]:

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك[١] ولا في[٢] كتاب وكيع[٣] إلا الشيء اليسير. وعامته في كتاب[٤] هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب السنن من «موطأ مالك بن أنس» شيء صالح، وكذلك من مصنفات حمّاد بن سلمة[٥] وعبد الرزاق[٦].

وليس ثلث هذه الكتب[٧] فيما أحسبه في كتب جميعهم[٨] - أعني

---

(١) هو عبدالله بن المبارك الحنظلي ولاء المروزي، أحد الأئمة الأعلام، وشيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، المجاهد التاجر الشاعر، قال فيه إسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك، وقال فيه ابن معين: سيد من سادات المسلمين، وقال الفضيل: ورب هذا البيت ما رأت عيناي مثل ابن المبارك. توفي سنة ١٨١هـ. وانظر ما أوردناه عنه في مقدمتنا لهذه الطبعة الرابعة.

(٢) كلمة (في) زيادة من (ز) و(س).

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أحد الأئمة الأعلام توفي سنة ١٩٦هـ وفي (س): ابن وكيع وهو غلط.

(٤) في (س): كتب.

(٥) هو حماد بن سلمة بن دينار الربعي ولاء البصري، البزاز، النحوي المحدث. له التصانيف توفي سنة ١٦٧هـ.

(٦) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري ولاء الصنعاني، صاحب التصانيف. مات سنة ٢١١هـ.

(٧) في (س): هذه الأحاديث.

(٨) يعني المؤلف رحمه الله بقوله (ثلث هذه الكتب) كتب كتابه «السنن» مثل كتاب=

مصنفات مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق[1].

[جمعه السنن واستقصاؤه]:

وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي. فإن ذُكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرّجته فاعلم أنه حديث واهٍ[2] إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أُخرج الطرق لأنه يكبر[3] على المتعلم.

ولا أعرف[4] أحداً جمع على الاستقصاء غيري[5]. وكان الحسن بن علي الخلال[6] قد جمع منه قدر تسعمائة حديث. وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبي ﷺ نحو تسعمائة حديث فقيل له:

=الصلاة وكتاب الزكاة وكتاب الصوم وما إلى ذلك، ويريد بهذه الجملة أن زيادات كتابه «السنن» عن كتب جميع أولئك العلماء الثلاثة: مالك وحماد وعبد الرزاق تبلغ نحو ثلث الكتاب والله أعلم.

(١) في (س): مالك وحماد وعبد الرزاق.

(٢) قوله (فاعلم أنّه واهٍ) فيه نظر، ويبدو أن المؤلف ـ رحمه الله ـ كتب هذه الكلمة بعد أن بذل جهده في جمع عددٍ كبير من أحاديث الأحكام، حتّى وقر في نفسه أنّه لم يبق حديث يحتجُّ به في الأحكام ليس موجوداً في كتابه، ولكن هذه الكلمة ـ على إطلاقها ـ لا تصح له، وهي صحيحة على الأغلب، ومن هذا القبيل كلمة ابن الأعرابي: (لو أنّ رجلاً لم يكن عِنده شيء من العلم إلاّ المصحف الذي فيه كتاب الله تعالى ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم) [معالم السنن ١/ ١٢].
ومن هذا القبيل أيضاً قول الخطّابي: (وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمّهات السنن، وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه، ولا متأخراً لحق به) [معالم السنن ١/ ١٢-١٣].

(٣) في (س): يكثر. وهو تصحيف. وما أثبتناه عن الأصل أليق.

(٤) في (ز): ولا أعلم.

(٥) في (س): بعد كلمة (غيري) هذه الجملة: (ونسأل الله المغفرة).

(٦) هو الحسن بن علي الخلال محدث مكة. وكان يدعى الحلواني، حدث عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه: مات سنة ٢٤٢هـ.

إن أبا يوسف[1] قال: هي ألف ومائة قال ابن المبارك/[2]: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا و(من)[3] هنا نحو[4] الأحاديث الضعيفة.

[يُبيّنُ ما فيه وهن شديد]:

وما كان في كتابي[5] من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته[6].

---

(١) هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة وفقيه العراقين، له كتاب «الخراج» وهو كتاب نفيس. توفي سنة ١٨٢هـ.

(٢) في (س) بعد كلمة (المبارك) زيادة: (رحمه الله).

(٣) سقطت (من) من الأصل واستدركتها من (ز) و(س). وجاء في (س): (من ههنا ومن ههنا).

(٤) في (س): (يعني) بدلاً من (نحو).

(٥) في (س): أحاديث.

(٦) جاء في «كشف الظنون» ٢/ ١٠٠٤ نقلا عن «حاشية البقاعي على شرح الألفية»: (قال في رسالته التي أرسلها إلى من سأله عن اصطلاحه في كتابه: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه. وما فيه وهن شديد بينته، وما لا فصالح، وبعضها أصح من بعض). وجاءت هذه العبارة في أول كتاب «الأذكار» للنووي ص ٨ موافقة لما أورده البقاعي. وفي آخرها [. . . وما كان فيه ضعف شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض] وجاء في «فتح المغيث» ١/ ٧٤ و٧٧: [وما كان في كتابي من وهن شديد قلته]. قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢١٤:

(قلت: فقد وفّى ـ رحمه الله ـ بذلك حسب اجتهاده، وبيّن ما ضعفُه شديدٌ، ووهنُه غير محتمل، وكاسر (أي تساهل) عمّا ضعفُه خفيفٌ محتمل، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدّ الحَسَن باصطلاحنا المولّد الحادث، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغبُ عنه أبو عبدالله البخاريُّ، ويمشّيه مسلم، وبالعكس فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحطّ عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن.

فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب. =

ومنه[1] ما لا يصح سنده[2].

[المسكوت عنه صالح]:

(و)[3] ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح[4]. وبعضها أصحُّ من بعض.

= ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر.
ثم يليه ما رغبا عنه، وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ.
ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، يعضُد كل إسنادٍ منهما الآخر.
ثم يليه ما ضُعّف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يُمشّيه أبو داود ويسكت عنه غالباً.
ثم يليه ما كان بيّن الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته. والله أعلم).
وهذا كلام نفيس.

(١) في المطبوعة: وفيه، ولم يشر إلى الأصل.
(٢) في (س): (مسنداً) بدلاً من (سنده). (٣) زيادة من (س) و«توجيه النظر».
(٤) قلت في كتابي «أبو داود حياته وسننه» ص ٥٥:
(.. فالأحاديث التي صرّح بضعفها أمرها هيّن، وكذلك الأحاديث التي سكت عنها وأخرجها الشيخان أو أحدهما فهي صحيحة. أمّا الأحاديث التي سكت عنها وليست من هذا القبيل ولا ذاك، فإننا نستطيع أن نحكم عليها بالنظر في أسانيدها، فما حَكَمَ له سندُه بالصحة كان صحيحاً، وما حَكَمَ له سندُه بالضعف كان ضعيفاً).
ثمّ رأيتُ كلاماً جيداً للحافظ ابن حجر في كتابه «النكت» ١/ ٤٣٥ يؤيد ما ذهبتُ إليه، أنقله فيما يأتي:
قال: (ومن هنا يتبينّ أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحَسَن الاصطلاحيّ. بل هو أقسام:
١ - منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.
٢ - ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.
٣ - ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً. =

وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر[1].

[استقصاؤه]:

وهو كتاب لا تَرِدُ عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي[2] فيه، إلاَّ أن يكون كلامٌ استخرج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا.

[قيمته ومقداره]:

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه[3] من هذا الكتاب. ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم ـ بعدما يكتب هذه الكتب ـ شيئاً[4]. وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه، حينئذٍ يعلم مقداره.

[أحاديث كتابه أصول المسائل الفقهية]:

وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي. فهذه الأحاديث أصولها.

= ٤ - ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية مَنْ لم يجمع على تركه غالباً. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها. كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال وكذلك قال ابن عبد البر: كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره).

(١) يريد أنه لا يسرف في الثناء على عمله ولا يبالغ، ولو أن غيره ألف هذا الكتاب لقال فيه من الثناء أكثر.

(٢) وفي الأصل و(ز) و(س): هو. والتصويب من «توجيه النظر».

(٣) في الأصل و(ز) و(س): أن يتعلموا. وأثبت رواية «توجيه النظر».

(٤) كذا في الأصل، ويعني بهذه الكتب كتب السنن كما أشرنا، وجاءت العبارة في «توجيه النظر» كما يأتي: (ولا يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم شيئاً بعد ما يكتب هذا الكتاب).

[آراء الصحابة]:

ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي ﷺ.

[جامع سفيان]:

ويكتب أيضاً مثل «جامع سفيان الثوري» فإنه أحسن ما وضع الناس من[1] الجوامع.

[أحاديث السنن مشاهير ولا يحتج بالغريب]:

والأحاديث التي وضعتُها في «كتاب السنن» أكثرها مشاهير (وهي[2] عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلاَّ أن تمييزها[3] لا يقدر عليه كل الناس[4]، والفخر بها أنها مشاهير)[5] فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك[6]، ويحيى بن سعيد[7] والثقات[8] من أئمة العلم[9].

---

(١) كذا في (ز) و(س). وفي الأصل: في.
(٢) في الأصل و(ز): هو، والتصويب من (س) ومن «توجيه النظر».
(٣) يريد أن استخلاصها واختيارها وترتيبها لا يقدر عليه كل الناس.
(٤) في (س): كل إنسان.
(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل في هذا الموضع، واستدركه مستدرك على هامش الأصل، وبعد قليل أقحم هذا الكلام في غير موضعه في الأصل، واعتمدت هامش الأصل و«توجيه النظر».
(٦) في (س): ولو رواه مالك.
(٧) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي ولاء، البصري. كان من العباد الصالحين، قال الذهبي فيه: سيد الحفاظ توفي سنة ١٩٨هـ. وفي (س): ويحيى القطان.
(٨) في (س): وغيرهما من الثقات.
(٩) بعد هذه الكلمة أقحم الكلام الذي بين القوسين.

ولو احتج رجلٌ بحديث غريب، وجدتَ من يطعنُ فيه. ولا يحتجُ بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديث غريباً شاذاً.

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك/ أحد[1] وقال إبراهيم النخعي[2]: كانوا يكرهون الغريب[3] من الحديث[4].

وقال يزيد بن أبي حبيب[5]: إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عُرف وإلا فَدَعْه.

---

(١) جاء بعد هذه الكلمة في «توجيه النظر»: (وأما الحديث الغريب فإنه لا يحتج به ولو كان من رواية الثقات من أئمة العلم) وقد تقدم في نسختنا كلام مشابه له.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي الفقيه العابد الصالح. توفي سنة ٩٦هـ.

(٣) في (س): غريب الحديث.

(٤) انظر الخبر في «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي ص ١٢٦ وانظر هناك أقوال العلماء في ذم الغريب. وقال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» ص ٧٤: [وقد يعيبهم ـ أي أصحاب الحديث ـ الطاعنون بحملهم الضعيف وطلبهم الغرائب، وفي الغريب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقاً، بل جمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم ليميزوا بينهما ويدلوا عليهما وقد فعلوا ذلك]. وذكر مسلم في المقدمة (صحيح مسلم ١/١٧-١٨) أن أيوب السختياني قال لرجل صار يتردد على عمرو بن عبيد ويلزمه: بلغني أنك لزمت عمراً؟ قال الرجل: نعم يا أبا بكر. إنه يجيئنا بأشياء غرائب. فقال له أيوب: إنما نفر ـ أو نفرق ـ من تلك الغرائب. وجاء في «تدريب الراوي» ص ٣٧٦ قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء. وقال مالك: شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس. وقال عبد الرزاق: كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر... وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس.

(٥) هو أبو رجاء يزيد بن أبي حبيب الأزدي ولاء المصري الفقيه كان مفتي أهل مصر، وهو أول من أظهر بمصر العلم بالحلال والحرام توفي سنة ١٢٨هـ.

[قد يوجد المرسل والمدلس عند عدم وجود الصحاح]:

وإنّ من الأحاديث في كتابي[1] «السنن» ما ليس بمتصل، وهو: مرسل ومدلّس[2]. وهو[3] إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن[4] عن جابر[5]. والحسن عن أبي هريرة[6]، والحكم[7] عن مِقْسم[8] [عن ابن عباس،

---

(١) في (س): وفي كتابي هذا ما ليس بمتصل.

(٢) في الأصل بعد هذه الكلمة أقحمت كلمة (يعني).

(٣) سقطت كلمة (هو) من (ز).

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، شيخ الإسلام وأحد الشجعان. كان ثقة عابداً بليغ الموعظة وافر العلم. توفي سنة ١١٠هـ ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٢/٢٦٧ عن علي بن المديني قوله: (ولم يسمع من جابر بن عبدالله) وانظر «المراسيل» لابن أبي حاتم ٢٩-٣٠.

(٥) هو جابر بن عبدالله الأنصاري، صحابي جليل مشهور توفي سنة ٧٨هـ بالمدينة.

(٦) هو الصحابي الجليل أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي توفي سنة ٥٩هـ. ونقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٢/٢٦٧ عن بهز بن أسد قوله في الحسن البصري: (لم يسمع الحسن من ابن عباس ولا من أبي هريرة ولا من جابر ولا من أبي سعيد الخدري واعتماده على كتب سمرة). وانظر كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم ٣١-٤٤ وقال أبو داود في «السنن» ١/٣٥٣: (دلت هذه الصحيفة على أنّ الحسن سمع من سمرة) وقال الترمذي في «جامعه» ٣/٢٥٧: (والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً. هكذا روي عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة) وقال الترمذي أيضاً ٣/٢٩٤: (ولا يصح من قبل أنّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة) وقال ابن حجر في «الفتح» ١/١٠٩: (وأما الحسن فمختلف في سماعه من أبي هريرة، والأكثر على نفيه وتوهيم من أثبته). وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ١/٢٦٣: (من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه على الصحيح).

(٧) هو الحكم بن عتيبة الكندي ولاء، الكوفي أحد الأعلام ثقة ثبت توفي سنة ١١٥هـ.

(٨) هو مقسم بن بجرة ـ أو ابن نجدة ـ مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل، روى عن ابن عباس وعبدالله بن الحارث وعائشة وأم سلمة توفي سنة ١٠١هـ.

وليس بمتصل][1]. وسماع الحكم من[2] مقسم أربعة أحاديث[3].

وإمّا أبو إسحاق[4] عن الحارث[5] عن علي[6] فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة[7] أحاديث[8]، ليس فيها مسندٌ واحد. وأما

---

(1) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركه الناسخ في الهامش، وهو موجود في (ز). وسقط من (س).

(2) في الأصل و(ز): عن.

(3) جاء في «تهذيب التهذيب» ١٠/٢٨٨ هذا القول كما يأتي: (... عن أحمد: لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب). وجاء في «البداية والنهاية» لابن كثير ٤/٢٤٢ ما يأتي: (علّله الترمذي بما حكاه عن شعبة أنه قال: لم يسمع الحكم من مقسم إلاً خمسة أحاديث...) وجاء في «الترمذي» ١/ ٣٧٢ (وقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وعدّها شعبة...). ونقل الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢١٠ عن شعبة أن الأحاديث التي سمعها الحكم عن مقسم هي خمسة فقط، وما عداها فقد رواها عنه من كتاب ولم يسمعها. وقال يحيى القطان: هي حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق، وجزاء الصيد، وإتيان الحائض. وانظر تعليق العلامة شعيب الأرناؤوط «سير أعلام النبلاء» فقد خرج هذه الأحاديث وحقق القول فيها.

(4) هو أبو إسحاق عمرو بن عبدالله بن عبيد السبيعي الكوفي توفي سنة ١٢٦ وانظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٨/ ٦٣.

(5) هو الحارث بن عبدالله الهمذاني الأعور أبو زهير الكوفي. اتهمه الشعبي وابن المديني بأنه كذاب، وقال ابن معين: ضعيف. توفي سنة ٦٥هـ. وانظر ما أورده الإمام مسلم في تجريحه وتكذيبه، وذلك في مقدمة صحيحه ص ١٩ من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وص ١٤-١٥ من طبعة استانبول وص ٩٨-٩٩ من شرح النووي. وانظر كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني بتحقيقنا رقم ١٥٤.

(6) هو أمير المؤمنين رابع الخلفاء الراشدين استشهد سنة ٤٠هـ. وفي (س): عن علي رضي الله عنه.

(7) في الأصل: أربع. والتصويب من (ز) و(س).

(8) ذكر ذلك أبو داود في «سننه» أيضاً ١/ ٣٣٠.

(ما)[1] في كتاب «السنن» من هذا النحو فقليل، ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلا حديث واحد[2]، فإنما[3] كتبته بأخرة.

وربما كان في الحديث (ما)[4] تثبت صحة الحديث منه. إذا كان يخفى ذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه[5]، وربما كتبته وبينته و[6] (ربما)[7] لم أقف عليه، وربما أتوقف عن مثل هذا[8]، لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم (كل ما)[9] كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا[10].

---

(١) زيادة ليست في الأصل و(ز). والذي في (س): (وفي كتابي قليل من هذا النحو.

(٢) في (س): وليس للحارث في كتابي فيما أرى إلاّ حديث واحد.

(٣) في (ز): وإنما.

(٤) زيادة ليست في الأصل و(ز) و(س).

(٥) في (ز) و(س): أفهمه.

(٦) في الأصل و(ز): أو.

(٧) زيادة ليست في الأصل و(ز).

(٨) كذا في (ز) و(س). والذي في الأصل: هذا.

(٩) سقطت من الأصل، واستدركها مستدرك على الهامش، وهي موجودة في (ز) و(س).

(١٠) يقرر المؤلف رحمه الله هنا أنه ربما كان في الحديث ما يثبت صحته ويشير إلى أنه كان يستعمل هذا المقياس، فإذا خفي ذلك في حديث ترك ذكره، وربما يكتبه مبيناً له، غير أنه ـ أحياناً ـ لا يتعرض للبيان ولا يقف عليه ولا يذكر العيب، لأنه من الضرر البالغ أن يكشف للعامة كل عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا وإذا كان ذكر العيب ليس فيه ضرر ذكره. أقول: وهذه الفكرة عظيمة جدّاً، فلا ينبغي أن تذكر عيوب الأحاديث إلا للمختصين من العلماء، أما العامّة فقد يكون ذكر ذلك فتنةً لهم وضرراً عليهم، فقد تقصر أفهامهم عن إدراك مقاصد العلماء، فيسوء ظنّهم بالحديث، وقد ينتهي بهم الأمر إلى إنكار السنة كلّها، وإنكارهم لها يخرجهم من الملّة.

وقد أورد البخاري عن عليّ موقوفاً قوله: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبّون أن=

. . . .

= يُكَذَّبَ لله ورسولُه؟» أورده في ترجمة باب من أبواب كتاب العلم من صحيحه، وهو: باب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا (صحيح البخاري ١/ ٣١) وانظر «مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني بتحقيقنا برقم ٣٧٠. وأورد مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن مسعود أنه قال: «ما أنت محدثٌ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلاّ كان لبعضهم فتنة» انظر مقدمة صحيح مسلم ١/ ٩.

وقد يغلظ بعض من ينتسب إلى العلم، فيوردون أقوال العلماء التي ينبغي أن تكون محصورة بينهم، وينشرونها بين الناس، فيتّخذها المغرضون والملاحدة وسيلة وتكأة وأداة للنيل من الدين، كما نشاهد في هذه الأيام من صنيع بعض الجهلة من الشباب الذين يعتمدون على ما سمعوا من كلام بعض أهل العلم من نحو ما ذكرنا. وتتفاقم المشكلة عند بعض حملة الشهادات العالية ممّن لا علاقة لهم بهذا العلم الشريف، فيخوضون بما لا يعلمون، ويُكذّبون ما ثبت عن رسول الله ﷺ ويجترئون على أئمة من أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وابن الصلاح والنووي وابن حجر، يطعنون في مروياتهم.

وهناك فوقٌ كبير بين الذين يوردون علل الحديث ابتغاء صيانة حديث رسول الله ﷺ، وبين من يستغلون ذلك لنسف السنة كلها، والتشكيك فيها.

فلا ينبغي للعلماء أن يتورطوا ويعطوا هؤلاء المنحرفين أسلحة ليحاربوا بها دين الله. وما أحسن قول الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ في ذلك. يقول في آخر كتابه «شرح علل الترمذي» ٢/ ٨٠٧-٨٠٨:

(وأمّا أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنّما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظاً لسنّة النبيّ ﷺ، وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلّلة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات).

ولقد كان شيخنا العلاّمة الفقيه الزاهد الأمّار بالمعروف الشيخ صالح العقاد ـ رحمه الله ـ يحذّر من ذكر الأمور الخلافية التي فيها انتقاد لآراء بعض العلماء للعامة حتى لا يفتنوا. ويؤسفني أن أقرر أنّ هذا المعنى يغفل عنه بعض الذين يشتغلون بالعلم. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

[عدد أجزائها]:

وعدد كتب[١] هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل، منها جزء واحد[٢] مراسيل.

[حكم المراسيل]:

وما رُوي عن النبي ﷺ من المراسيل، منها: ما لا يصح، ومنها: ما هو[٣] مسند عند[٤] غيري[٥] وهو متصل صحيح[٦].

[عدد أحاديث كتابه]:

ولعل عدد الذي في كتابي[٧] من الأحاديث قدر أربعة الآف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل[٨].

---

(١) في الأصل و(ز) و(س): كتبي. ولعّل ما أثبتُّه أقرب للصواب والكتب تستعمل أحياناً بمعنى الأبواب الكبيرة، وأحياناً بمعنى الأجزاء.

(٢) في (س): والمراسيل جزء من ذلك.

(٣) في (س): ومنها شيء هو.

(٤) في الأصل: عن. والتصويب من (ز) و(س).

(٥) في الأصل و(ز) و(س): غيره. ولعلّ ما أثبتُّ أقرب للصواب.

(٦) وهذا يتفق مع ما قرره من أنّ الحديث المرسل ضعيف، فذكر أنّ من المراسيل التي أوردها ما هو مسند عند غيره من العلماء، ولذلك فهو متصل صحيح.
فالإرسال سبب الضعف، فإذا ذهب وكان الاتصال وتوافرت الشروط الأخرى التي يجب أن تكون في الحديث الصحيح كان الحديث صحيحاً.

(٧) في الأصل: كتبي. والتصويب من (س). وتحذف الألف في الكتابة القديمة غالباً.

(٨) في (س): وجميع عدد الأحاديث التي في كتابي نحو من أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث. والمراسيل نحو من ستمائة حديث.

[منهجه في الاختيار]:

فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث/ مع الألفاظ، فربما يجيء حديث[1] من طريق وهو عند العامّة من طريق[2] الأئمة الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبت[3] اللفظة التي تكون لها معان[4] كثيرة[5]. وممن عرفت نقل من جميع هذه الكتب[6].

فربما يجيء الإسناد فيُعلمُ من حديث غيره أنه (غير)[7] متصل ولا يتبينه السامع إلا بأن يعلم الأحاديث، وتكون له بها[8] معرفة فيقف عليه. مثل ما يروى عن ابن جُريج[9] . . . .

---

(١) في (ز): الحديث.

(٢) في (ز): من حديث.

(٣) في الأصل و(ز): طلب. ورجحت ما اثبت وهو ما جاء في (س).

(٤) في الأصل: معاني.

(٥) في هذه العبارة بعض غموض، وقد نظرت فيها طويلاً فانتهيت إلى ما يأتي ـ والله سبحانه أعلم ـ: يتحدث المؤلف عن اختياره للأحاديث، فهو يفضل الحديث الجامع لكثير من الأحكام الذي تتصف ألفاظه أو بعضها بكثرة المعاني، ويقول: فمن أحب أن يستخلص هذه الأحاديث مراعياً الألفاظ فليعلم أنه ربما يجيء حديث من طريق الأئمة المشهورين، وهو معروف عند العامة، ولكنني أعدل عنه إلى حديث آخر فيه لفظة تدل على معان كثيرة، فهذا عندي ـ إن صح ـ مقدم على غيره، لاهتمامي بأحاديث الأحكام.

(٦) يعرض المؤلف بناس عرفهم ينقلون من الكتب ولا يراعون ما يراعي من ناحية لفظ الحديث وسنده.

(٧) سقطت كلمة (غير) من الأصل و(ز)، والمعنى يقتضيها، وقد أثبتت في المطبوعة.

(٨) كذا في (س). والذي في الأصل و(ز): فيه.

(٩) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي، الأموي ولاء، المكي، الإمام الحافظ فقيه الحرم، العابد. توفي سنة ١٥٠هـ قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما. وأما ابن عيينة فكان يدلس عن الثقات. وقال=

قال: أُخْبرت[1] عن الزهري[2]. ويرويه البرساني[3]: عن ابن جريج عن الزهري.

فالذي يسمع يظن أنه متصل، ولا يصح بتة[4]، فإنما تركناه[5] لذلك[6]، هذا[7] لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح، وهو حديث معلول. ومثل هذا كثير.

والذي لا يعلم يقول: قد[8] ترك حديثاً صحيحاً من[9] هذا، وجاء بحديث معلول[10].

=قريش بن أنس عن ابن جريج قال: لم أسمع من الزهري شيئاً! إنما أعطاني جزءاً وأجاز له. (انظر «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٠٥-٤٠٦).

(١) جاء في «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٠٤ عن أحمد قال: (إذا قال ابن جريج: (أخبرتُ) جاء بمناكير، وإذا قال (أخبرني وسمعت) فحسبك به).

(٢) هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني ثم الشامي، حدّث عن ابن عمر وأنس. وتتلمذ عليه الليث والأوزاعي ومالك وابن عيينة. كان حافظاً جواداً توفي سنة ١٢٤هـ.

(٣) هو محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري، روى عن ابن جريج، وروى عنه أحمد وقال فيه ابن معين: كان والله ظريفاً صاحب أدب. توفي سنة ٢٠٤هـ.

(٤) في المطبوعة؛ (عنه) وهو تحريف. ولم يشر ناشرها إلى الأصل.

(٥) في الأصل: تركنا.

(٦) يعرض أبو داود هنا منهجاً مهماً للمحدثين وهو منهج مقابلة المرويات بعضها ببعض، وبهذا المنهج مع ملاحظة طبقات الرواة يعرف الحديث المتصل حقاً وما ليس بمتصل وإن كان ظاهره الاتصال، ومن الواضح أن هذه المقابلة إنما يعرفها المختص بالحديث المطلع على طرق الحديث المتعددة. وهو إنما يسوق هذا لبيان السبب في تركه بعض الأحاديث وعدم إدخالها في كتابه.

(٧) في الأصل و(ز) و(س): هو، ورجحت أن تكون كلمة (هو) محرفة عن هذا.

(٨) في (س): لقد.

(٩) كذا في الأصل. والذي في (س): مثل. والذي في (ز): في.

(١٠) يتحدث المؤلف عن تركه لبعض الأحاديث لانقطاعها فيقول: قد يأتي الحديث=

[اقتصاره على الأحكام:]

وإنما لم أصنف في كتاب «لسنن» إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها.

فهذه[1] الأربعة الآف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة [صحاح][2] في[3] الزهد والفضائل وغيرها فلم أخرجها[4] والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل.

=ويبدو للإنسان العادي أنه متصل، غير أن العارف يعلم من مقارنة هذه الرواية للحديث برواية أخرى أن هذا الحديث منقطع، فالذي يسمع ولا يكون من أهل التدقيق يظن أنه متصل مع أنه لا يصح البتة، فمثل هذا أتركه عمداً. وقد يعترض معترض لا يعلم ويقول: تركت حديثاً صحيحاً، ويأتي بهذا الحديث المعلول، ولا يدري أنّه معلول لأنه لا يعلم، ومثل هذا كثير.

(١) في (ز): وهذه.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من (س).

(٣) في «مختصر المنذري» من.

(٤) سبق أن أورد المؤلف مضمون هذه الجملة: (فأما أحاديث...) قبل سطر واحد، ثم أعاده هنا للتأكيد. وقد وقع في هذه الجملة في الأصل اضطراب فأثبتُّ ما جاء في «توجيه النظر» فقد وردت عنده هكذا: (فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها فلم أخرجها والسلام عليكم ورحمة الله).
والذي في الأصل و(ز) و«مختصر المنذري»: (فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه والسلام).
والذي في «معجم الشيوخ» لابن جميع ص ١٢٦: (فأما أحاديث كثيرة من الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجها والسلام عليكم).

فهرس الأعلام (1)

(1) أدخلت في هذا الفهرس الأعلام من الناس والبلدان والكتب مما جاء في الرسالة والمقدمة والتعليقات.

مراجع التحقيق والمقدمة

- أبو داود: حياته وسننه. تأليف محمد بن لطفي الصباغ ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. تأليف الأمير علاء الدين بن بلبان ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م).
- الإحكام في أصول الأحكام. تأليف الإمام الآمدي ـ تعليق عبد الرزاق عفيفي المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٢هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام. تأليف الإمام ابن حزم ـ تحقيق أحمد محمد شاكر تصوير دار الآفاق بيروت سنة ١٤٠٢هـ.
- إحياء علوم الدين. تأليف الإمام الغزالي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر سنة ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م).
- الأذكار. تأليف الإمام النووي ـ تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. مطبعة الملاّح. دمشق سنة ١٣٩١هـ (١٩٧١م).
- إرشاد الفحول. تأليف الإمام الشوكاني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر سنة ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م).
- الأسرار المرفوعة. تأليف ملاّ علي القاري ـ تحقيق محمد بن لطفي الصباغ الطبعة الثانية ـ المكتب الإسلامي. بيروت سنة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م).
- الأعلام. تأليف خير الدين الزركلي ـ الطبعة السادسة. دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٨٤م.
- أقوال مأثورة وكلمات جميلة. تأليف محمد بن لطفي الصباغ ط٢ المكتب الإسلامي ١٤١٤هـ (١٩٩٣م).

- الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء. تأليف الإمام ابن عبد البر. طبع دار البشائر بيروت سنة ١٤١٧هـ (١٩٩٧م)
- الباعث على الخلاص. تأليف الحافظ العراقي. تحقيق محمد بن لطفي الصباغ. مجلة أضواء الشريعة. الرياض سنة ١٣٩٣هـ.
- البداية والنهاية. تأليف الإمام إسماعيل بن عمر بن كثير. مطبعة السعادة مصر سنة ١٣٥١هـ.
- تأويل مختلف الحديث. تأليف الإمام ابن قتيبة. مكتبة الكليات الأزهرية مصر سنة ١٣٨٦هـ.
- تاريخ بغداد. تأليف الإمام الخطيب البغدادي. مطبعة السعادة مصر سنة ١٩٣١م.
- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي. تأليف المباركفوري. طبع الهند ١٣٤٣هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. تأليف الحافظ المزي ـ تحقيق عبد الصمد شرف الدين. إشراف زهير الشاويش. طبع الدار القيمة الهند سنة ١٣٨٤هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تأليف الإمام السيوطي ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. طبع مصر سنة ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م).
- تفسير سفيان الثوري. تأليف الإمام الثوري ـ تحقيق السيد امتياز علي عرشي. دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣هـ.
- تذكرة الحفّاظ. تأليف الإمام الذهبي. طبع حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م).
- تقريب التهذيب. تأليف الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد عوامة. دار البشائر بيروت سنة ١٤٠٦هـ.
- تنزيه الشريعة المرفوعة. تأليف ابن عراق ـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبدالله الصديق. مطبعة عاطف القاهرة ـ دون تاريخ.

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تأليف عبد الرحمن المعلمي اليماني. طبع المكتب الإسلامي ببيروت.
- تهذيب ابن القيم لسنن أبي داود ـ تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي. مطبعة أنصار السنة مصر سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م).
- تهذيب التهذيب. تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني. طبع حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٢٥هـ.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر. تأليف طاهر الجزائري. طبعة مصورة في بيروت عن الطبعة المصرية. نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. دون تاريخ.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل. تأليف صلاح الدين خليل العلائي ـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ـ نشر عالم الكتب بيروت سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٦م).
- الحديث النبوي مصطلحه. بلاغته. كتبه. تأليف محمد بن لطفي الصباغ ـ الطبعة السادسة المكتب الإسلامي. بيروت سنة ١٤١١هـ.
- الحطة في ذكر الصحاح الستة. تأليف صديق حسن خان. طبعة صورتها دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- ديوان المعاني. تأليف أبي هلال العسكري ـ تحقيق المستشرق كرنكو. نشر مكتبة القدسي. القاهرة سنة ١٣٥٢هـ.
- الرسالة. تأليف الإمام الشافعي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨هـ (١٩٤٠م).
- سنن أبي داود. تأليف الإمام أبي داود ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م).
- سنن ابن ماجه. تأليف الإمام ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م).

- سير أعلام النبلاء. تأليف الإمام محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق مجموعة من العلماء. نشر مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- شرح إحياء علوم الدين. تأليف محمد بن محمد المرتضى الزبيدي. طبعة مصورة عن الطبعة المصرية. نشرتها دار الفكر في بيروت. دون تاريخ.
- شرف أصحاب الحديث. تأليف الخطيب البغدادي ـ تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي. نشر كلية الإلهيات ـ جامعة أنقره. دون تاريخ.
- صحيح البخاري. تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ـ المثبت مع فتح الباري. طبع المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٨٠هـ.
- صحيح مسلم. بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م).
- الضعفاء والمتروكون. تأليف الإمام الدارقطني ـ تحقيق محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي ـ بيروت سنة ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ تأليف الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي. مطبعة القدسي بمصر سنة ١٣٥٢هـ.
- علوم الحديث. تأليف ابن الصلاح ـ تحقيق نور الدين العتر. مطبعة الأصيل ـ حلب سنة ١٣٨٦هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. تأليف الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٨٠هـ.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. تأليف الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي. مطبعة العاصمة بالقاهرة سنة ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م).
- قواعد التحديث. تأليف جمال الدين القاسمي ـ تحقيق محمد بهجة البيطار. مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٣٥٣هـ (١٩٣٥م).
- الكفاية في علم الرواية. تأليف الخطيب البغدادي. مطبعة السعادة بمصر. دون تاريخ.

- اللباب ـ تأليف ابن الأثير (علي بن محمد). طبعة مصورة بالأوفست ـ مكتبة المثنى بغداد.
- لسان الميزان ـ تأليف ابن حجر العسقلاني. طبع حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٩هـ.
- مجلة أضواء الشريعة. جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض.
- مجلة البحوث الإسلامية. دار الإفتاء ـ الرياض.
- مجلة المجتمع. الكويت.
- مختصر سنن أبي داود. للإمام المنذري ـ تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي. مطبعة أنصار السنة المحمدية ـ بمصر سنة ١٣٦٧هـ (١٩٥٠م).
- مختصر المقاصد الحسنة. للإمام الزرقاني ـ تحقيق محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي ـ بيروت سنة ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).
- المراسيل. لابن أبي حاتم (عبد الرحمن بن محمد) ـ تحقيق شكرالله قدجاني. مؤسسة الرسالة ـ بيروت سنة ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م).
- المراسيل. لأبي داود ـ تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م).
- المستصفى من علم الأصول. تأليف الإمام الغزالي. المطبعة الأميرية ببولاق بمصر سنة ١٣٢٢هـ.
- المسند. للإمام أحمد بن حنبل. المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣هـ. طبعة مصورة عنها ـ المكتب الإسلامي بيروت.
- معالم السنن. للإمام حمد بن محمد الخطابي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي. مطبعة أنصار السنة المحمدية مصر سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م).
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي (أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١١هـ

- معجم الشيوخ. لابن جميع (محمد بن أحمد) ـ تحقيق عمر تدمري. إصدار مؤسسة الرسالة في بيروت ودار الإيمان في طرابلس سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار. تأليف الحافظ العراقي. مطبوع مع الإحياء. مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٨هـ.
- المقابلة بين الهدى والضلال (حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه). تأليف محمد عبد الرزاق حمزة ـ تحقيق عبدالله بن صالح المدني الفقيه. مكتبة العلوم سنة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).
- مقالات الكوثري. مطبعة الأنوار بالقاهرة. دون تاريخ.
- المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود. تأليف محمود خطاب السبكي (ولم يتمّ). مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥١هـ.
- ميزان الاعتدال ـ تأليف الإمام محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق البجاوي. دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٨٢هـ (١٩٦٣م).
- الندوة الاثنينية ـ الجزء الحادي عشر ـ أعدها للطبع أحمد سالم باعطب. الناشر عبد المقصود خوجه. جدة سنة ١٤١٤هـ (١٩٩٣م).
- النكت على كتاب ابن الصلاح. تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ تحقيق ربيع بن هادي عمير. دار الراية ـ الرياض سنة ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) الطبعة الثانية.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. تأليف إسماعيل باشا البغدادي. الأوفست. طهران سنة ١٣٨٧هـ.

فهرس الموضوعات

آثار المحقِّق المطبوعة

١) في التاليف:

١ - الابتعاث ومخاطره.
٢ - أبو داود: حياته وسننه.
٣ - أبو نعيم وكتاب الحلية.
٤ - أسماء بنت أبو بكر.
٥ - أقوال مأثورة وكلمات جميلة.
٦ - أم سليم.
٧ - الإنسان في القرآن.
٨ - أيها المؤمنون: تذكرة للدعاة.
٩ - بحوث في أصول التفسير.
١٠ - تاريخ القصاص وأثرهم في الحديث النبوي.
١١ - تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والاختلاط المستهتر.
١٢ - التشريع الإسلامي وحاجتنا إليه.
١٣ - التصوير الفني في الحديث النبوي.
١٤ - توجيهات قرآنية في تربية الأمة.
١٥ - الحديث النبوي: مصطلحه ـ بلاغته ـ كتبه.
١٦ - الخشوع في الصلاة.
١٧ - خواطر في الدعوة إلى الله.
١٨ - سعيد بن العاص: بطل الفتوح وكاتب المصحف.
١٩ - فن الوصف في مدرسة عبيد الشعر.
٢٠ - قضايا في الدين والحياة والمجتمع.

٢١ - لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير.
٢٢ - معركة شقحب.
٢٣ - المناهج والأطر التأليفية في تراثنا.
٢٤ - من أسباب تأخر العمل الإسلامي.
٢٥ - من صفات الداعية.
٢٦ - من هدي النبوة تأملات في عدد من جوامع الكلم.
٢٧ - نداء إلى الدعاة.
٢٨ - نظرات في الأسرة المسلمة.
٢٩ - وصايا للزوجين.
٣٠ - وقفات مع الأبرار، ورقائق من المنثور والأشعار.
٣١ - يوم الفرقان يوم بدر.
٣٢ - الحكم الشرعي في ختان الذكور والإناث.
٣٣ - الشريعة الإسلامية ودورها في تعميق الوعي بمخاطر التدخين والمخدرات.
٣٤ - أخلاق الطبيب.

٢) في التحقيق

٣٥ - أحاديث القصّاص لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٣٦ - أسرار الصوم للإمام أبي حامد الغزالي.
٣٧ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
٣٨ - الباعث على الخلاص من حوادث القصّاص للحافظ العراقي.
٣٩ - تحذير الخواص من أكاذيب القصّاص للإمام السيوطي.
٤٠ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة للإمام الزركشي.
٤١ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للإمام السيوطي.
٤٢ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (وهي هذه).
٤٣ - الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام مرعي الكرمي.

٤٤ - القرامطة للإمام ابن الجوزي.
٤٥ - القصاص والمذكرون للإمام ابن الجوزي.
٤٦ - الضعفاء والمتروكون للإمام الدارقطني.
٤٧ - مختصر المقاصد الحسنة للإمام الزرقاني.